جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

البانوراما السورية

في النصف الأول من 2020

وحدة الدراسات
تموز/يوليو 2020
www.jusoor.co

تقرير تحليلي

البانوراما السورية
في النصف الأول من 2020

عبد الوهاب عاصي
باحث في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2020
www.jusoor.co

المحتويات

القسم الأول: توصيف المشهد 4
أولاً: البانوراما السياسية 5
ثانياً: البانوراما العسكرية 24
ثالثاً: البانوراما الاقتصادية 27
رابعاً: البانوراما الإنسانية 32
خامساً: البانوراما الأمنية 37
القسم الثاني: مواقف الفاعلين الدوليين 41
أ . الولايات المتّحدة 42
ب. أوروبا 43
ج . تركيا 44
د . روسيا 45
ه . إيران 47
و . إسرائيل 48
ز. الدول العربية 49
القسم الثالث: تقييم أداء الفاعلين 51
أ. دوليّاً 52
ب. محليّاً 56

القسم الأول

توصيف البانوراما

أولاً: البانوراما السياسية

شهد النصف الأوّل من عام 2020، العديد من الأحداث السياسية في سورية؛ حيث كثّفت القوى الدولية من المباحثات بصيغتها الثنائية والثلاثية والرباعية على أمل تجاوز الخلافات والتوصّل لصيغة فهم مشترك حول مستقبل ومصير المنطقة وبما يضمن مصالحها.

وقد واجه الفاعلون الدوليون والمحليون تحدّيات كبيرة على رأسها مخاطر جائحة كورونا وتصاعد الكارثة الإنسانية والتباطؤ في التعاون المشترك وغياب واختبار الثقة واستمرار استخدام السبل العسكرية والاستقطاب والتنافس الداخلي بين الفاعلين المحليين وغير ذلك.

في الواقع استمرّ التعقيد على المشهد السياسي في سورية رغم كل المساعي الداخلية والخارجية للدفع نحو الأمام، ومن شأن ذلك أن يُقيّد التعاون الدولي والمحلي من جديد وبالتالي إنهاء الآمال بالتوصّل لحل مستدام على المدى القريب أو المتوسّط.

أ. دوليّاً

1) المباحثات التركية - الروسية

شهدت العلاقات بين تركيا وورسيا حول الملف السوري خلال النصف الأوّل من عام 2020، نشاطاً دبلوماسياً كبيراً لا سيما في الأشهر الثلاثة الأولى، حيث تم عقد 16 اجتماعاً على مستوى الرئاسة والدفاع والخارجية، بواقع 9 اجتماعات بين الرئيسين رجب طيّب أردوغان وفلاديمير بوتين، و 6 اجتماعات أغلبها بين وزيري الدفاع خلوصي أكار وسيرغي شويغي ورئيسي الأركان فاليري غيراسيموف ويشار غولار، واجتماع واحد بين وزيري الخارجية مولود جاويش أوغلو وسيرغي لافروف. كما شهد شهر شباط/ فبراير، 3 جولات تفاوض على مستوى الخبراء، بواقع جلستين أو 3 جلسات لكل جولة، اثنتين في العاصمة أنقرة وواحدة في العاصمة موسكو، جرت جميعها بين نائب وزير الخارجية التركي سادات أونال ومبعوث الرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف وعدد من الدبلوماسيين الرفيعين.

وفي القمة الرئاسية التي عُقدت بتاريخ 5 آذار/ مارس، تم الإعلان عن توقيع مذكّرة جديدة حول إدلب –أضيفت إلى مذكّرة خفض التصعيد حول سورية (2017) ومذكّرة سوتشي بشأن إدلب (2018)– تنصّ على إنشاء ممرّ أمني بامتداد 6 كم على طرفي الطريق الدولي بين حلب واللاذقية M4 شمال غرب البلاد.

وقد شكّل هذا التفاهم إعادة اختبار لرغبة وجديّة روسيا وتركيا في تفعيل المسار الدبلوماسي حول سورية وتجنّب الصدام المباشر، خصوصاً وأنّه جاء بعد تعثّر جولات التفاوض الثلاث على مستوى الخبراء، وكذلك الاجتماعات التي جرت على مستوى الرئاسة والدفاع لخفض التصعيد والحفاظ على تفاهم سوتشي.

وكان سبب التعثّر مرتبطاً بتمسّك كل طرف بسقف مرتفع من المطالب المتعلّقة بالملفات الستة التالية: "اللاجئون، وحركة التجارة والنقل، ومكافحة الإرهاب، وحدود المنطقة الآمنة، والعملية السياسية، والتواجد العسكري التركي".

فروسيا غالباً ما كانت تريد إبقاء شريط حدودي في إدلب تحت نفوذ تركيا لاستيعاب موجات النزوح داخل الأراضي السورية، إضافة لإعادة تموضع نقاط المراقبة التركية في نطاق منطقة آمنة جديدة قرب الشريط الحدودي، وفتح الطرق الدولية بإشراف مشترك واستمرار العمليات ضد التنظيمات الراديكالية بتنسيق مشترك.

بينما تتركز مطالب تركيا بالمقابل على عودة قوات النظام السوري إلى حدود مذكرة سوتشي (2018)، وفك الحصار عن نقاط المراقبة التركية دون تغيير مواقعها، ووقف التصعيد العسكري في شمال غرب سورية، والإقرار بمسؤولية تركيا عن المنطقة لتكون آمنة والعمل على تهيئة الأجواء من أجل تفعيل مسار الحل السياسي.

ومع أنّ الطرفين استطاعا تجاوز تباين المواقف والتوصّل لصيغة جديدة حول القضايا الخلافية عبر توقيع مذكرة موسكو (2020)، لكن دون أن يتم التوصّل لفهم مشترك ونهائي حولها يقود إلى وقف مستدام لإطلاق النار ويدفع العملية السياسية قدماً نحو الأمام، ويبدو أنّ كلّاً منهما منح الآخر الوقت اللازم لذلك، مع جعل الأولوية لوضع آليات تؤدي لتفعيل حركة التجارة والنقل واستئناف العملية السياسية عبر مسار اللجنة الدستورية.

في الواقع، تعرّض بروتوكول موسكو خلال الأشهر الأربعة التي مرّت على توقيعه لاختبار كبير، من ناحية تباطؤ عملية تنفيذه، فما يزال تسيير الدوريات المشتركة على الطريق الدولي M4 يقتصر على 18 جولة بمسار قطع ثلثي المسافة المحددة أي حوالي 50 كم، وحتى نهاية نيسان/ أبريل لم تكن هناك سوى 7 دوريات قد عبرت الطريق بمسار لا يتجاوز 5 كم.

قد يكون هناك حرص من الطرفين على تحقيق تقدّم مستمر في المباحثات الثنائية وتجاوز اختبار الثقة نحو التعاون الوثيق على أساس البناء الاستراتيجي الذي تم البدء به منذ سنوات دون استكمال خطواته. لكنّ ليس من الصواب التقليل من وطأة استمرار تباطؤ الإجراءات التنفيذية في تطبيق التفاهمات الثنائية حول إدلب والتي قد تقود إلى تصعيد ميداني بوتيرة مرتفعة تباعاً كوسيلة للضغط.

ويعني التباطؤ -كمعيار لقياس اختبار الثقة بين روسيا وتركيا- أنّ كل طرف يريد أن يضع الآخر أمام التزاماته وتعهداته، ليس فقط على مستوى الإجراءات التنفيذية بل على مستوى المسؤولية في ضبط القوى العسكرية العاملة في المنطقة.

كما أنّ وقف إطلاق النار في إدلب قد يتأثّر بأي انهيار أو تصعيد شرق الفرات وغربه في إطار التفاهمات الثنائية الموقّعة بين روسيا وتركيا وعلى رأسها مذكّرة سوتشي لعام 2019.

وكان من الملاحظ قدرة الرئيسين رجب طيّب أردوغان وفلاديمير بوتين على تجاوز الخلافات الثنائية بعد عجز الوفود الدبلوماسية بين البلدين عن ذلك، وقد يكون التعويل على العلاقات الشخصية بين الزعيمين مثمراً مستقبلاً في حال طرأ أي خلاف جديد حول القضايا المشتركة في سورية وغيرها.

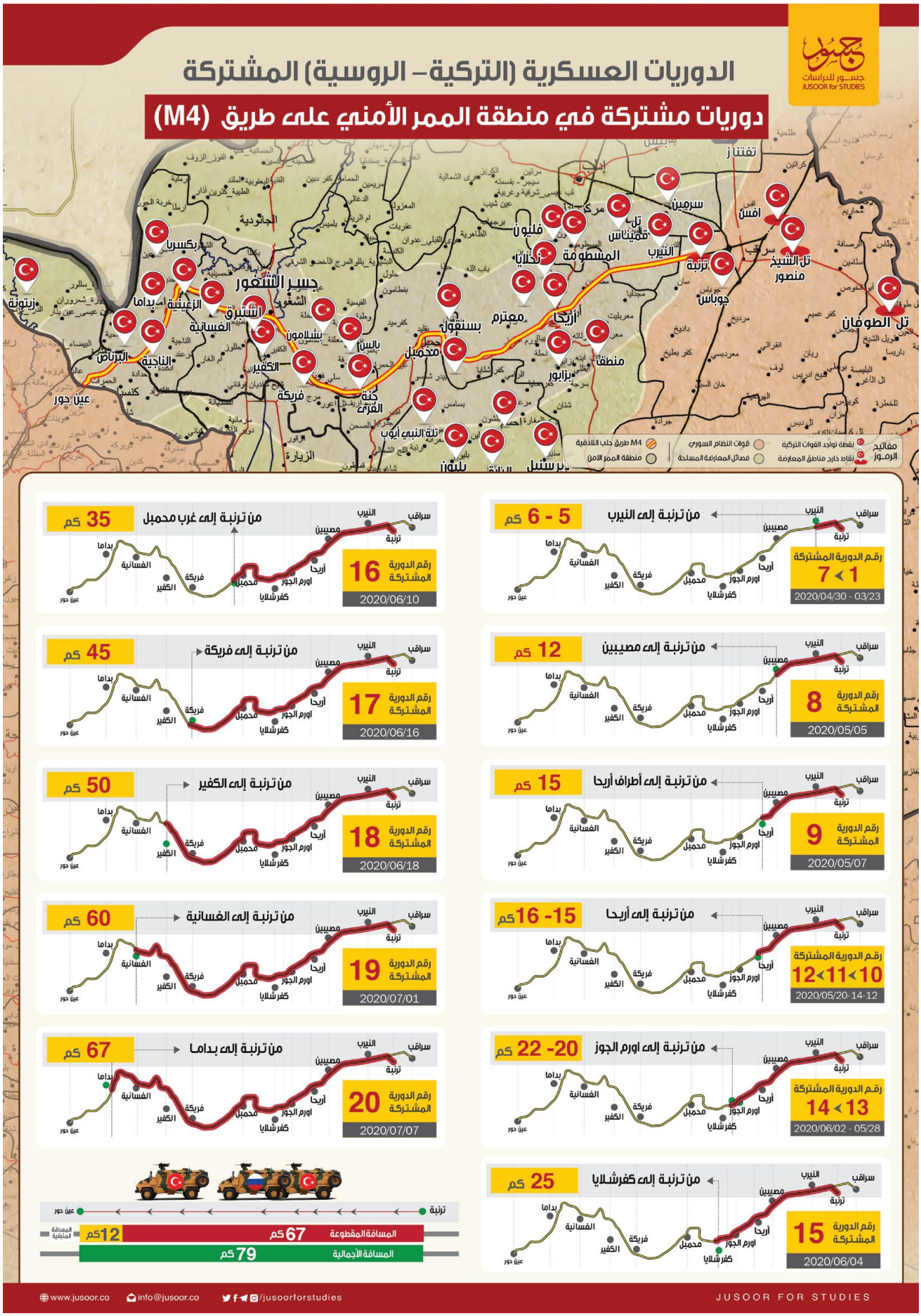
جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES
الدوريات العسكرية (التركية- الروسية) المشتركة
دوريات مشتركة في منطقة الممر الأمني على طريق (M4)
مفاتيح الرموز
نقطة تواجد القوات التركية
قوات النظام السوري
فصائل المعارضة المسلحة
نقاط خارج مناطق المعارضة
M4 طريق حلب اللاذقية
منطقة الممر الآمن
من ترنبة إلى النيرب
6 - 5 كم
رقم الدورية المشتركة
7 < 1
2020/04/30 - 03/23
من ترنبة إلى غرب محمبل
35 كم
رقم الدورية المشتركة
16
2020/06/10
من ترنبة إلى مصيبين
12 كم
رقم الدورية المشتركة
8
2020/05/05
من ترنبة إلى فريكة
45 كم
رقم الدورية المشتركة
17
2020/06/16
من ترنبة إلى أطراف أريحا
15 كم
رقم الدورية المشتركة
9
2020/05/07
من ترنبة إلى الكفير
50 كم
رقم الدورية المشتركة
18
2020/06/18
من ترنبة إلى أريحا
16 -15 كم
رقم الدورية المشتركة
12<11<10
2020/05/20-14-12
من ترنبة إلى الغسانية
60 كم
رقم الدورية المشتركة
19
2020/07/01
من ترنبة إلى اورم الجوز
22 -20 كم
رقم الدورية المشتركة
14 < 13
2020/06/02 - 05/28
من ترنبة إلى بداما
67 كم
رقم الدورية المشتركة
20
2020/07/07
من ترنبة إلى كفرشلايا
25 كم
رقم الدورية المشتركة
15
2020/06/04
سراقب
النيرب
مصيبين
ترنبة
بداما
الغسانية
فريكة
الكفير
محمبل
أريحا
اورم الجوز
كفرشلايا
عين حور
ترنبة
عين حور
المسافة المقطوعة 67 كم
المسافة المنجلية 12 كم
المسافة الأجمالية 79 كم
www.jusoor.co
info@jusoor.co
/jusoorforstudies
JUSOOR FOR STUDIES

2) المباحثات التركية - الأمريكية

شهدت العلاقات بين تركيا والولايات المتّحدة حول الملف السوري خلال النصف الأوّل من عام 2020، نشاطاً دبلوماسياً كبيراً لا سيما في الأشهر الثلاثة الأولى، حيث تم عقد 19 اجتماعاً على مستوى الرئاسة والدفاع والخارجية والخبراء، بواقع 9 اجتماعات بين الرئيسين رجب طيّب أردوغان ودونالد ترامب، و 5 اجتماعات بين المتحدّث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالن ومستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت أوبراين، واجتماع واحد بين رئيس الأركان التركي ياشار غولر ونظيره الأمريكي مارك ميللي، واجتماع واحد بين وزيري الخارجية مولود جاويش أوغلو ومايك بومبيو، و 3 اجتماعات بين المبعوث الخاص إلى سورية ونائب وزير الخارجية سادات أونال وعدد من المسؤولين الرفيعين لدى الطرفين.

كانت معظم المباحثات التي جمعت كبار مسؤولي الولايات المتّحدة وتركيا تتركز على قضايا التعاون المشترك في المنطقة والعلاقة الاستراتيجية بين البلدين، مثل الجهود الثنائية لدعم الاستقرار في إدلب ومنبج غرب الفرات وفي منطقة عملية نبع السلام شرق الفرات، وسبل دعم العملية السياسية ومسار اللجنة الدستورية، ومكافحة الإرهاب والتعاون العسكري في شمال غرب سورية لمواجهة النظام السوري وحلفائه.

واتصف النشاط الدبلوماسي الكبير بين الطرفين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020باقترانه بالتصعيد الكبير الذي شهدته جبهات إدلب شمال غرب سورية. وفي الوقت الذي كانت أنقرة تعمل على اختبار جدّية واشنطن في تقديم دعم ملموس لجهودها، كانت هذه الأخيرة تتوخّى أقصى درجات الحذر، في إطار دبلوماسية تقوم على الحيلولة من اندلاع نزاع مسلّح واسع النطاق، والسعي إلى زعزعة الثقة في العلاقة بين تركيا وروسيا، مقابل إعادة الثقة للعلاقة الاستراتيجية بين الحليفين.

لم تحصل تركيا على موقف ودعم مرض من قبل الولايات المتّحدة أثناء التصعيد الذي شهدته جبهات شمال غرب سورية في الربع الأول من عام 2020، لا سيما على صعيد الحصول على صواريخ الباتريوت، مما حدا بها لتوقيع مذكرة موسكو مع روسيا؛ في إطار الحفاظ على دبلوماسيتها القائمة على عدم حصر الخيارات الاستراتيجية في محور واحد.

في الواقع ما يزال مستوى التعاون الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتّحدة يحتاج لمزيد من الوقت من أجل الوصول لمرحلة متقدّمة من التعافي من تجاوز للخلافات الثنائية أو تجزئتها على أقل تقدير، إضافة إلى تعزيز إجراءات الثقة والتوصّل لصيغة أكثر وضوحاً حول العديد من القضايا.

لكن من الواضح أنّ أنقرة تعوّل –وربما ما تزال– على دور فاعل لواشنطن في دعم جهودها في سورية لا سيما إدلب، مستفيدة من المصالح التاريخية المشتركة بين الطرفين، ودبلوماسية المساعدات الإنسانية التي نشطت بها تركيا في ظل جائحة كورونا، إضافة إلى العلاقة الجيّدة التي تربط الرئيس رجب طيّب أردوغان مع نظيره دونالد ترامب لصالح دعم سياسات بلاده في الإقليم، ويُمكن التماس ذلك في الاتصال الهاتفي بينهما في 8 حزيران/ يونيو، حينما أعرب الأوّل للثاني عن قلقه إزاء التعاون بين من يقفون وراء أعمال العنف والنهب بالولايات المتحدة وحزب العمال الكردستاني PKK شمالي سورية.

ورغم ذلك لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأنّ واشنطن قد تتّخذ خطوات متسارعة لتقديم دعم إلى

تركيا في سورية يخلّ بتوازن القوى سواءً شمال غرب البلاد أو شرقها، لكن من غير المستبعد تحقيق أنقرة لاختراق جديد يمنحها فرصة لتحقيق مكاسب إضافية على غرار ما فعلت قبيل إطلاق عملية نبع السلام نهاية عام 2019 حينما شنّت عملية نبع السلام ومن ثم توقيع وثيقة أنقرة.

النشاطات الدبلوماسية بين تركيا والولايات المتّحدة حول الملف السوري خلال النصف الأوّل من عام 2020

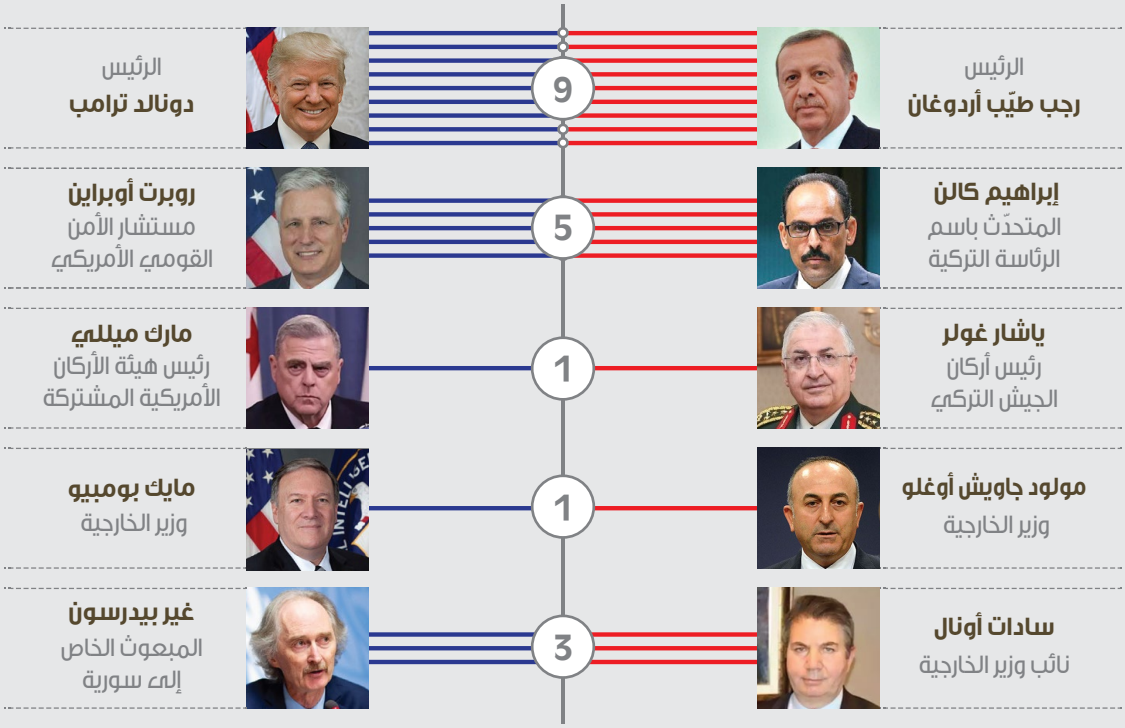

3) المباحثات الروسية - الأمريكية

شهدت العلاقات الروسية الأمريكية حول سورية نشاطاً دبلوماسياً محدوداً في النصف الأول من عام 2020، حيث اقتصرت المباحثات على اتصالين هاتفيين كان قد أجراهما كل من المبعوث الخاص إلى سورية جيمس جيفري ونائب وزير الخارجية سيرغي فيرشينين في 16 أيار/ مايو، و 11 حزيران/ يونيو.

رسمياً تركّزت المباحثات الثنائية على سبل ضمان إرساء الاستقرار في إدلب وشرق الفرات وجنوب سورية، وتمرير عملية التسوية السياسية وفق القرار 2254 (2015)، لكن القضايا الخلافية بين الطرفين تمتد إلى ملفات أخرى مثل مكافحة الإرهاب وتقويض نفوذ إيران وإعادة الإعمار، والتي سبق وأن تم التطرّق إليها خلال مباحثات أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2019.

كان من الملاحظ عدم استئناف قنوات الاتصال بين الطرفين على المستوى الدبلوماسي خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، واقتصارها على مستوى التنسيق العسكري شرق الفرات وذلك في إطار اتفاقية منع التصادم لا أكثر.

علماً أنّ روسيا هي من أبدت استعدادها لإجراء مباحثات حول سورية مع الولايات المتّحدة، فيما يبدو أنّ قناعة قد تولّدت مجدداً لديها بصعوبة استمرار المناورة لتحقيق مكاسب سياسية تعزّز من موقعها في أي تفاهم مع الولايات المتّحدة، لا سيما وأنّ النظام السوري بات يعاني من أزمة بنيوية على مستوى إدارة اقتصاد الحرب والموازي والتي تعزّزها اللوائح التنفيذية لقانون قيصر في 17 حزيران/ يونيو.

لطالما تعثّرت جهود روسيا والولايات المتّحدة بسبب عدم التوصّل لصيغة مشتركة حول القضايا الخلافية، كون إبرام أي تفاهم أو اتفاق أمني وسياسي حول سورية يحتاج إلى خطوات متسارعة وجدّية، ولواشنطن تجربة غير مشجّعة في هذا الصدد حينما رفعت الحماية عن فصائل المعارضة جنوب سورية في تموز/ يوليو 2018، وأتاحت المجال أمام روسيا للسيطرة على المنطقة شريطة إخراج إيران لمسافة 70 كم، دون الالتزام بذلك.

لكن يبدو أنّ واشنطن قد منحت فرصة لاختبار الثقة مجدداً مع موسكو، ففي 27 أيار/ مايو، في تسيير دورية مشتركة في محيط قرية دير غصن بريف الحسكة شمال شرق سورية، وهذه الخطوة هي الأولى من نوعها منذ دخول روسيا إلى شرق الفرات في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وتأتي بعد 18 عشر محاولة اعتراض قامت بها القوات الأمريكية لمنع القوات الروسية من السير على الطريق الدولي M4، و6 محاولات اعتراض قامت بها القوات الروسية لمنع القوات الأمريكية بشكل مباشر وغير مباشر من الوصول إلى مدينة القامشلي.

ولا يعني التوتّر بين القوات العسكرية لكلا البلدين شرق الفرات تعطيل قنوات الاتصال المشتركة، فواشنطن حريصة على إبقاء التنسيق ليس لمجرد تجنّب الاشتباك فحسب بل للتأكيد على إمكانية انتقال التنسيق من المستوى الأدنى إلى توسيع التعاون على كافة المستويات.

4) مباحثات مسار أستانا

لم يشهد النصف الأوّل من عام 2020، عقد أيّة جولة جديدة لمباحثات مسار أستانا والتي كان آخرها الجولة الـ 14 في كانون الأوّل/ ديسمبر 2019.

واكتفت الدول الضامنة بعقد قمّة ثلاثية عبر دائرة تلفزيونية مغلقة في 22 نيسان/ أبريل 2020، ناقشوا فيها سير اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب وكذلك في شرق الفرات، والعملية السياسية في إطار اللجنة الدستورية، والوضع الإنساني، وعودة اللاجئين، ومكافحة الإرهاب ومكافحة فايروس كورونا. ولا يوجد ما يشير إلى أنّ ضامني مسار أستانا قد أحدثوا خرقاً جديداً في التفاهمات المشتركة، وغالباً ما كان التركيز منصبّاً على ضرورة استمرار العمل المشترك والحفاظ على التهدئة رغم التقدّم البطيء وغير المثمر في تطبيق مذكّرتي سوتشي (2019) وموسكو (2020).

ويبدو أنّ الدول الضامنة تتطلع لعقد اجتماع في طهران بصيغة أستانا في النصف الثاني من عام 2020، فقبيل انعقاد القمّة الافتراضية كانت إيران قد عرضت ذلك في 20 آذار/ مارس، وهي دعوة عاد ليجددها وزير الخارجية التركي في 3 و 11 حزيران/ يونيو.

يُشير ذلك إلى استمرار تعويل تركيا وروسيا وإيران على التعاون الثلاثي والسبل الدبلوماسية لإرساء الاستقرار في سورية والاستجابة للمصالح المشتركة، وكذلك الرغبة بتجاوز اختبار الثقة التي ما تزال متزعزعة.

لكن ليس بالضرورة أن تؤدي جولة مباحثات جديدة بين الدول الضامنة إلى تجاوز الخلافات والوصول لرؤية وفهم مشترك حول القضايا المرتبطة بمسار أستانا والعملية السياسية، بقدر ما قد تساهم في إتاحة الفرصة ومزيد من الوقت لتطبيق التفاهمات التي تم التوصّل إليها؛ مثل دفع مسار اللجنة الدستورية خطوة جديدة للأمام، وتهيئة الظروف لانعقاد الجولة الـ 15 من مباحثات أستانا بمشاركة وفدي النظام السوري والمعارضة والمراقبين والدول الضامنة.

من اجتماعات استانا تجمع وزراء خارجية الدول الضامنة الثلاثة روسيا وإيران وتركيا نيسان/أبريل 2020

5) مباحثات اللجنة الدستورية

لم يشهد النصف الأوّل من عام 2020، انعقاد جولة جديدة من مباحثات اللجنة الدستورية، والتي تم الإعلان عن تشكيلها في 23 أيلول/ سبتمبر 2019، وانطلقت أعمالها في 30 تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام ذاته، الذي شهد أيضاً في تشرين الثاني/ نوفمبر، انعقاد جولتي مباحثات؛ نتج عن الأولى إقرار مدوّنة سلوك، في حين أخفقت الوفود المشاركة في التوصّل إلى اتفاق على جدول أعمال الهيئة المصغّرة.

كانت جهود المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون خلال النصف الأول من عام 2020، تقتصر على إقناع أطراف اللجنة الدستورية والدول الضامنة لمسار أستانا بعقد جولة ثالثة من المباحثات، وهي خطوة استطاع فعلاً تحقيقها مثلما أعلن في 19 أيار/ مايو، باستعداد النظام السوري والمعارضة للتفاوض مجدداً على الدستور؛ بمجرد أن يسمح الوضع الناجم عن جائحة كورونا بذلك.

وجاء استعداد أطراف اللجنة الدستورية للتفاوض مجدداً بعد مشاورات مطولة قام المبعوث الأممي بتيسيرها بين الرئيسين المشتركين من قبل النظام السوري والمعارضة؛ اللذين اتفقا خلالها على جدول أعمال الهيئة المصغّرة في 30 آذار/ مارس، متمثّلاً بـ "الولاية، والمعايير المرجعية، العناصر الأساسية للائحة الداخلية، والأسس والمبادئ الوطنية".

بناء عليه أبلغ المبعوث الأممي مجلس الأمن الدولي في 16 حزيران/ يونيو، بموعد محتمل لانعقاد جولة ثالثة وجديدة نهاية آب/ أغسطس.

ويبدو أنّ الدول الضامنة لمسار أستانا لديها رغبة جديدة في دفع مسار الإصلاح الدستوري خطوة جديدة للأمام بعد التعثّر الذي مرّ به، لكن ذلك لا يعني عدم مماطلة النظام السوري أو تعطيل أعمال اللجنة حال استئنافها، على غرار ما فعل في الجولات السابقة؛ حينما قام بتحويل العملية التفاوضية من نقاش القضايا الدستورية إلى التفاهم على آليات وإجراءات.

ولا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأنّ النظام السوري قد يتخلّى عن سياسته بعدم تقديم تنازلات كبيرة من قبيل اعتماد دستور جديد والتأكيد على ضرورة إجراء تعديلات على دستور 2012.

اجتماع اللجنة الدستورية الموسعة الأول في جنيف

6) القمة الرباعية حول سورية

انعقدت في النصف الأول من عام 2020، النسختان الثانية والثالثة من القمّة الرباعيّة حول سورية بين تركيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا. علماً أنّ النسخة الأولى تمت في لندن مطلع كانون الأوّل/ ديسمبر 2019.

كان مقرّراً في شهر آذار/ مارس، أن تستضيف إسطنبول النسخة الثانية من القمة الرباعية، إلّا أنّ انتشار فايروس كورونا حال دون ذلك، ودفع لترتيب اجتماع عبر دائرة تلفزيونية مغلقة في 17 آذار/مارس، وشارك فيها الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء البريطاني برويس جونسون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

تناولت القمّة ملفات دولية عديدة، أبرزها سبل التعاون والتحرك المشترك لمواجهة فيروس كورونا، وسبل حل الأزمة السورية، وطرق إيصال المساعدات الإنسانية إلى إدلب، وأزمة طالبي اللجوء، وتطورات الأزمة الليبية وعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي.

وبنفس الآلية؛ انعقدت النسخة الثالثة في 21 أيار/ مايو، التي اقتصر التمثيل فيها على مستوى رؤوساء الوزراء لمتابعة نتائج القمّة الرباعية الثانية.

ومن الملاحظ أنّ القمّة الثانية انعقدت بعد توقيع مذكّرة موسكو حول إدلب في 5 آذار/ مارس، وقد يعكس ذلك حاجة تركيا الماسّة إلى تعزيز خياراتها الدبلوماسية وتفعيل آليات التعاون بشكل أكبر، بما يؤدي إلى إعادة تعريف دورها على الصعيد الإقليمي والدولي، لا سيما وأنّ الرئيس أردوغان قد أكّد على بقاء بلاده كعضو في حلف شمال الأطلسي، وهو موقف لاقى دعماً من الزعماء الثلاثة.

كما تأمل تركيا تعزيز موقفها السياسي والعسكري من أجل مواجهة روسيا؛ فغياب الدعم الغربي قد يشجّع هذه الأخيرة على المناورة وكسب الوقت من المباحثات الثنائية، وفي أقل تقدير عدم تقديم تنازلات سياسية كبيرة مرضية بالنسبة إلى تركيا.

بدورها تحاول كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا، احتواء المخاطر المحتملة على أمن وسلم القارة الأوروبية من جراء أي تصعيد في إدلب يؤدي إلى كارثة إنسانية وتعزيز نفوذ روسيا، لكن قد يتطلب ذلك تقديم تنازلات لصالح تركيا.

عموماً قد تكون العواصم الأربعة أمام جولات جديدة من المباحثات في النصف الثاني من عام 2020، لتعزيز مساعي التعاون المشترك والوصول إلى صيغة أوليّة حيال القضايا المشتركة، مثل النظر بجديّة لطرح اتفاق جديد حول الهجرة، وكذلك سبل توسيع الاتحاد الجمركي، والتعاون العسكري ضمن الناتو لا سيما في سورية وليبيا.

وليس بالضرورة أن يتم التوصّل في النصف الثاني من عام 2020، لصيغة مشتركة حيال كافة القضايا الخلافية، فما زالت العلاقة بين تركيا وأوروبا تحتاج إلى اختبار الثقة.

7) اجتماعات مجلس الأمن حول سورية

عقد مجلس الأمن الدولي خلال النصف الأوّل من عام 2020، 11 اجتماعاً حول سورية، تركّزت على مستقبل المساعدات الإنسانية التي يتم إدخالها عبر الحدود، ووقف إطلاق النار شمال غرب البلاد، والعملية السياسية، واستخدام السلاح الكيميائي.

في الواقع كانت معظم الجلسات تعكس غياب رغبة أو نيّة جدّية بين أعضاء مجلس الأمن لتجاوز الثقة المتزعزعة وحالة التنافس حول الملف السوري من أجل الوصول إلى صيغة تعاون مشتركة تعيد الاستقرار والأمن للنظام الإقليمي، حيث تعترض سياسات وطموحات روسيا والصين مثل هذه الجهود.

في 10كانون الثاني/ يناير، أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً يحمل الرقم 2504 بعد انتهاء مفعول القرار 2156 لعام 2014، ينصّ على تجديد آلية إيصال المساعدات إلى سورية عبر الحدود بعد إجراء تعديلات على الصيغة المعتمدة منذ 6 سنوات تجنباً للفيتو الروسي، وذلك بتقليص عدد نقاط العبور من 4 إلى اثنتين هما باب الهوى وباب السلامة الحدوديتين مع تركيا، في حين تم التخلي عن نقطتي الرمثا مع الأردن واليعربية مع العراق، كما تم تخفيض مدة التفويض من سنة إلى ستة أشهر فقط.

جاء ذلك بعد تعثّر اجتماعين سابقين لأعضاء مجلس الأمن في 3 و 9 كانون الثاني/ يناير، بسبب خلاف مع روسيا التي طالبت بتقليص المدة الزمنية للنصف وعدد المعابر من 4 إلى 2، وهو بالفعل ما تم إقراره لاحقاً.

في الواقع أدّى قرار مجلس الأمن 2504 لعام 2020، إلى قطع نحو 40 بالمئة من المساعدات الطبية لشمال شرق سورية والتي كانت تصل أغلبها من معبر اليعربية، وبناءً عليه دعا الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيرس، إلى تقديم اقتراح بشأن أي بديل ممكن لمعبر بين سورية والعراق لضمان وصول المساعدات، لكن مثل هذا القرار يحتاج لموافقة مجلس الأمن؛ كون النظام السوري يرفض الموافقة.

لكن لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأنّ روسيا قد توافق على هذا المقترح وهي التي تعمل على الحدّ من قدرة الأمم المتّحدة والمنظمات الإنسانية الدولية على تقديم المساعدة الأساسية في سورية بغرض إعادة الملف إلى النظام السوري. وقد يجد أعضاء مجلس الأمن أنفسهم في النصف الثاني من عام 2020، أمام عراقيل جديدة بعد انتهاء التفويض في حال استخدمت روسيا ملف المساعدات الإنسانية كوسيلة للضغط على الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة لتخفيف العقوبات عن النظام السوري.

في 6 آذار/ مارس، عقد مجلس الأمن الدولي في 6 آذار/ مارس، جلسة طارئة ومغلقة حول إدلب، كانت روسيا قد دعت إليها لتمرير إعلان يدعم التفاهم الذي تم التوصّل إليه مع تركيا قبل يوم واحد فقط.

إلّا أنّ الولايات المتّحدة حالت دون تبني مجلس الأمن إعلاناً مشتركاً يدعم البروتوكول الجديد حول إدلب.

يُمكن الاعتقاد أنّ دعوة روسيا تهدف مرّة أخرى إلى تشريع مسار أستانا، باعتبار أنه سبق وقدّمت مقترحاً في 8 أيار/ مايو 2017، إلى مجلس الأمن لتبني مذكّرة خفض التصعيد، إلّا أنّ الولايات المتحدة حالت حينها دون ذلك.

وحاجة روسيا لتشريع مسار أستانا قائمة على ضرورة تحويل المنجزات الميدانية إلى مكاسب سياسية ملموسة، وأيضاً بما يُعطي مرونة وهامشاً جيداً للتملص من الأعباء الاقتصادية.

بالمقابل، يبدو أنّ واشنطن لا تريد منح موسكو أيّة شرعية لما أنجزته بشكل مجاني؛ نظراً

للمخاطر على مستقبل تواجدها في شرق الفرات، وتقويض قدرة قانون قيصر في تحقيق سياسية الضغط الأقصى على النظام السوري اقتصادياً.

ومن الواضح، أنّ هناك شكوكاً أممية ودولية حول استمرار وقف إطلاق النار في سورية، الذي يهدد انهياره بتقويض الجهود الرامية لمواجهة إيران في سورية وتعديل سلوك النظام السوري، وكذلك مساعي إعادة الاستقرار للإقليم والمنطقة.

في 15نيسان/ أبريل، و12 أيار/ مايو، عقد مجلس الأمن الدولي جلستين مغلقتين حول سورية، تم خلالهما مناقشة تقريرين أحدهما صادر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي أدان استخدام النظام السلاح الكيميائي في ريف حماة الشمالي عام 2017، والآخر عن ممثلية شؤون نزع السلاح.

ويأتي ذلك في إطار إظهار جدّية المجتمع الدولي في عدم التساهل سياسياً على أقل تقدير مع نتائج التقريرين التي تنص على الالتزام بالقرار 2118 (2013). لكن ذلك لا يعني بالضرورة اتخاذ خطوة قانونية تُشكّل فارقاً كبيراً في الصراع لصالح المعارضة السوريّة، مع أنّ المادة رقم /21/ من القرار الأممي 2118، تنص على تجريم كل من يستخدم السلاح الكيماوي تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتّحدة.

ولا يدلّ تغيّب روسيا والصين عن جلسة مجلس الأمن المنعقدة في 12أيار/ مايو، بالضرورة على مؤشرات إيجابية، إذ لم يكن هناك أي قرار للتصويت عليه من قبل الأعضاء بما يخص الملف الكيميائي لتواجد كل منهما، بل إنّ سلوكهما مؤشر على تقويض عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن طريق مهاجمة الأشخاص والمؤسسات المكلّفة بحمايتها.

وطبعاً، لدى موسكو وبكين مخاوف من اعتماد مبدأ المساءلة على خلفية تقرير المنظمة الأممية، لذلك لا بدّ من الاعتقاد أنّهما لن تفوّتا الفرصة لاستخدام حق النقض الفيتو وحضور الجلسات التي تتطلب ذلك، مثلما فعلتا في جلسة مماثلة تم عقدها في 15 نيسان/ أبريل 2020.

وفي النصف الثاني من عام 2020، قد يضغط المجتمع الدولي على حلفاء النظام السوري من أجل نزع ما بقي من سلاح كيميائي لدى هذا الأخير وتقديم تعهدات إضافية بعدم إنتاجه، إلى جانب تحقيق تنازلات في العملية السياسية تساهم في إعادة الاستقرار للمنطقة وبما يضمن السلم والأمن الإقليمي والدولي.

8) العلاقات الروسية - السورية

شهدت العلاقات بين روسيا والنظام السوري خلال النصف الأوّل من عام 2020، توتراً ملحوظاً على خلفية استياء موسكو من أداء هذا الأخير الذي لم يبدِ استجابة فعلية لمطالبها حول الإصلاح العسكري والإداري والاقتصادي والسياسي؛ في إطار تعزيز حضورها ونفوذها ضمن بنية وهياكل الدولة على حساب إيران وبما لا يُعرقل مصالحها الاستراتيجية.

والمقصود بالإصلاح إبداء مرونة كبيرة في إعادة هيكلة وتنظيم وإدارة بعض القطاعات في مؤسسات الدولة لا سيما التي تُشكّل محور اهتمام روسيا في سورية مثل الجيش والأمن والمواقع العسكرية أو المدنية والاقتصادية وغيرها.

يُمكن التماس هذا الاستياء من خلال الحملة غير المسبوقة التي قامت بها وسائل إعلام روسيّة –على المستوى غير الرسمي– منذ منتصف نيسان/ أبريل، واستهدفت بشار الأسد بشكل مباشر.

على المستوى الرسمي حاولت روسيا تبديد هذا الاستياء، عبر نفي سفيرها في طهران لوان جاكاريان في 15أيار/ مايو، وجود أي اتفاق مع إيران على دفع بشار الأسد للاستقالة، وعبر وصف سفيرها في دمشق ألكسندر يفيموف –قبل أن يصبح المبعوث الخاص للرئيس فلاديمير بوتين– في 21 من الشهر نفسه، الخلافات بأنّه ليس لها أيّ أساس.

النفي الرسمي يعكس –غالباً– تمكّن روسيا من تحقيق تقدّم مرضٍ –ولو مؤقتاً– حيال بعض الاستحقاقات، التي قد يُعبّر عنها تفويض الرئيس فلاديمير بوتين وزارتي الدفاع والخارجية نهاية أيار/ مايو، بإجراء محادثات مع النظام السوري؛ من أجل نقل ملكية المزيد من العقارات والمياه الإقليمية السورية إلى القوات العسكرية الروسية، وذلك في إطار الاتفاق بين البلدين على نشر المجموعة الجوفضائية الروسية في سورية الموقّع عام 2015.

ويبدو أنّ الرئيس فلاديمير بوتين كان يحاول منذ مطلع عام 2020، قيادة جهود الإصلاح بنفسه؛ حيث قام في 8كانون الثاني/ يناير، بزيارة إلى دمشق والتقى فيها رئيس النظام السوري بشار الأسد، هي الثانية من نوعها منذ تدخّل روسيا عسكرياً في سورية عام 2015.

وفي 6 و 20 آذار/ مارس، عاد فلاديمير بوتين ليجري اتصالين هاتفيين مع بشار الأسد، ومع أنّ الكرملين اقتصر الأهداف على مناقشة تفاهم موسكو حول إدلب ومستقبل العملية السياسية في إطار اللجنة الدستورية ومستقبل المساعدات الإنسانية، لكنّها –غالباً ما– شملت أو تركّزت على مسار الإصلاح.

وما يُعزّز من هذا التوجّه للرئيس فلاديمير بوتين تعيين سفير بلاده في سورية ألكسندر يفيموف في 25 أيار/ مايو 2020، ممثلاً خاصاً له في دمشق لتطوير العلاقات مع النظام السوري، مما يعني أنّ السفير لم تعد مرجعيته وزارة الخارجية فقط ولا مؤسسة الرئاسة، بل الرئيس شخصيّاً.

وإذا كانت روسيا حريصة على تحقيق نتائج مرضية من التفاهمات الثنائية مع تركيا حول سورية، فإنّها متمسّكة أكثر بتعزيز حضورها داخل بنية وهياكل النظام السوري، وعلى هذا الأساس أجرى وزير الدفاع سيرغي شويغو برفقة وفد عسكري رفيع المستوى في 23 آذار/ مارس 2020، محادثات مع رئيس النظام السوري بشار الأسد، خلال زيارة خاطفة إلى سورية.

9) العلاقات الإيرانية - السورية

حافظت إيران على العلاقة الوثيقة والاستراتيجية مع النظام السوري؛ حيث شهد النصف الأوّل من عام 2020، أنشطة متبادلة بين الطرفين في إطار تزايد المخاطر على تواجد إيران في سورية.

في 12 كانون الثاني/ يناير، زار وفد تابع للنظام السوري العاصمة طهران، ضمّ رئيس الحكومة عماد خميس ووزيرَيْ الخارجية والدفاع وليد المعلم وعلي أيوب. وتهدف الزيارة – غالباً – إلى تأكيد النظام السوري على استمرار التحالف الاستراتيجي مع إيران وعدم النزول عند الضغوط التي تمارسها الولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا؛ فالزيارة جاءت بعد أيام من زيارة قام بها الرئيس فلاديمير بوتين إلى دمشق، وبعد أسبوع تقريباً من مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني في غارة للولايات المتّحدة الأمريكية.

وفي 20 نيسان/ أبريل، أجرى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، زيارة إلى دمشق التقى فيها رئيس النظام السوري بشار الأسد. رسميّاً، ناقش الطرفان مساري أستانا واللجنة الدستورية والتطورات في إدلب، وتواجد تركيا العسكري شمال غرب سورية، إضافة إلى انتشار فايروس كورونا عالميّاً.

وربّما سعت إيران لاستثمار انشغال معظم القوى الدولية في سورية بتداعيات فايروس كورونا من أجل تعزيز تواجدها في سورية، وعرقلة أيّة جهود مبذولة لتقويض نفوذها في المنطقة، وهذا يشمل تأكيد دعمها للنظام السوري للاستمرار في ممانعة جهود روسيا للإصلاح العسكري والاقتصادي الذي يقود إلى تقويض نفوذها في قطاعات الدولة والحياة، إضافة إلى مناقشة الانفتاح العربي المتزايد على النظام السوري ومدى تأثيره على العلاقة مع إيران، وكذلك بحث مبادرة طهران للوساطة مع تركيا من أجل تفعيل اتفاق أضنة لعام 1998.

كما شهدت العلاقات بين النظام السوري وإيران خلال النصف الأوّل من عام 2020، تعزيزاً للتعاون الاقتصادي الذي بدأ الطرفان توسيع نطاقه منذ تسع سنوات. في مطلع شباط/ فبراير تم الإعلان عن الانتهاء من تجهيز المركز الإيراني في المنطقة الحرة بدمشق، لاستقبال البضائع الإيرانية وتوزيعها في سورية ودول الجوار، وهو مركز يُفترض أن يبدأ عمله في النصف الثاني من عام 2020، وتم الإعلان أيضاً عن إنشاء منطقتين حرتين مشتركتين في حسياء بحمص وفي اللاذقية.

وتأمل إيران من تعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادي مع النظام السوري بأن يكون لها مشاركة في إعادة الإعمار مستقبلاً لا سيما في قطاع البناء، والتمتع بمزايا خاصة لتصريف منتجاتها في سورية، هذا عدا عن تحقيق حضور أكبر في مختلف قطاعات الدولة بما يحول دون إضعاف أو تقويض نفوذها بسهولة.

توقيع عدّة اتفاقيات بين سوريا وإيران في مجال الأشغال العامة والإسكان والمشاريع الاستثمارية

10) العلاقات العربية - السورية

شهد النصف الأوّل من عام 2020، استمرار جهود بعض الدول العربية لفكّ العزلة عن النظام السوري على أمل أن يساهم ذلك في إعادة تطبيع العلاقات معه لاحقاً. في حين كانت مواقف دول أخرى أكثر حرصاً على استمرار الانقطاع في التعاون والعلاقات الثنائية.
وتالياً نستعرض علاقات النظام السوري مع أبرز الدول العربية المعنية بالملف السوري:

الأردن

في 13 كانون الثاني/ يناير، قال ملك الأردن عبد الله الثاني إنّ إعادة فتح العلاقات الدبلوماسية بين بلاده والنظام السوري تحتاج قبل ذلك التحرك نحو دستور جديد وحكومة جديدة. وهو تصريح يأتي بعد أسابيع قليلة من قيام الأردن برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في سورية إلى درجة قائم بالأعمال بالإنابة، قبل أن يقتصر على موظفين إداريين فقط.
ويبدو أنّ المملكة ما تزال غير واثقة بإعادة العلاقات مع النظام السوري؛ لا سيما بعد أن أخفق اختبار الثقة رغم اقتصاره على بعض الإجراءات البسيطة من قبيل تسهيل عبور التجار والمواطنين الذين تعرّض بعضهم للاختطاف والاعتقال.
ويُمكن القول إنّ الأردن لديها مخاوف أيضاً من أن تلحق بها عقوبات من الولايات المتّحدة، لا سيما وأنّ الملحق التجاري لدى السفارة الأمريكية بعمّان، سبق وأنّ أوصى عدداً من التجار الأردنيين بعدم توجيه تجارتهم نحو سورية والالتفات نحو العراق.
وقد تتعزّز هذه المخاوف مع اقتراب موعد تطبيق قانون قيصر في النصف الثاني من عام 2020.

الإمارات

في 27 آذار/ مارس 2020، أجرى ولي عهد أبو ظبي اتصالاً هاتفياً برئيس النظام السوري بشار الأسد، وتباحث معه تداعيات انتشار فايروس كورونا، وأكّد على دعم دولة الإمارات ومساعدتها للشعب السوري في الظروف الاستثنائية والحرجة التي لن تبقى فيها سورية وحيدة.
وكان هذا الاتصّال أرفع مستوى للتواصل بين البلدين منذ انقطاع العلاقات الثنائية في آذار/ مارس 2012. علماً أنّ التحسّن في العلاقات بدأ منتصف عام 2018؛ حينما انتقدت الإمارات استمرار تعليق عضويّة سورية في الجامعة العربية، ليبلغ مرحلة التطبيع الرسمي في كانون الأوّل/ ديسمبر من العام ذاته، بإعادة افتتاح السفارة في دمشق بعد 6 سنوات على إغلاقها.
ويبدو أنّ الإمارات وجدت الظروف الدولية ملائمة لاختبار ردود الفعل إزاء هذا الشكل من التطبيع على أن يساهم التفاعل معه في رفع مستواه أو إعادة النظر فيه. طبعاً، هناك عدّة دوافع لهذا السلوك أبرزها:

- تعزيز حضورها في سورية لضمان مشاركة فعّالة في مجال إعادة الإعمار باعتبار

الإمارات دولة ناشئة تحتل مرتبة متقدمة في اقتصادات الشرق الأوسط والخليج العربي. واختيار النظام السوري قائم على مقاربتها من دور روسيا في مستقبل المنطقة.

- مناكفة دول فاعلة في الإقليم، وخاصة تركيا، على أن يساهم دعم استقرار النظام السوري في تقويض نفوذ هذه الأخيرة في المنطقة.
- دعم نموذج حكم يماثل الذي تقوم عليه دولة الإمارات أو لا يتعارض معها على الأقل، وهذا ينطبق على النظام السوري بشكله العسكري المعادي للإسلام السياسي.

ولا يعني رفع مستوى التنسيق الرسمي بين الإمارات والنظام السوري، نجاح مساعي التطبيع الجماعية التي تدفع باتجاهها بعض الدول العربية وروسيا، نظراً لمعارضة الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة الأمريكية.

لكنّ جهود الإمارات قد تواجه طريقاً مسدوداً أو عراقيل عديدة، لا سيما مع بدء تنفيذ قانون قيصر في النصف الثاني من عام 2020، وتأكيد المبعوث الخاص لدى الولايات المتّحدة إلى سورية جيمس جيفري في 19 حزيران/ يونيو، بأنّ الإمارات لن تكون في مأمن من حزم العقوبات في حال ثبت تعاونها ودعمها للنظام السوري.

سلطنة عمان

في 16 نيسان/ أبريل 2020، بعث سلطان عمان هيثم بن طارق برقية تهنئة إلى رئيس النظام السوري بشار الأسد بمناسبة عيد الجلاء، راجياً تحقيق تطلعاته بالاستقرار والتقدّم.

علماً، أنّ عُمان هي الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي لم تقطع رسمياً العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، بل وأقدمت على توقيع مذكّرات تفاهم ثنائية في العديد من المجالات أبرزها قطاعي الطاقة والبنية التحتية.

كما قامت عُمان خلال السنوات السابقة بعدد من أدوار الوساطة بين النظام السوري وبعض الدول العربية الأخرى، وحتى مع الولايات المتحدة.

موريتانيا

في 16 نيسان/ أبريل، وجّه الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني، تهنئة إلى رئيس النظام السوري بشار الأسد، هي الأولى له منذ توليه منصبه مطلع أغسطس/ آب 2019، بمناسبة عيد الجلاء الذي يوافق 17 من الشهر نفسه في كل عام.

ولا تزال موريتانيا ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع النظام السوري، حيث تواصل السفارة الموريتانية لدى دمشق عملها، كما تمارس سفارة النظام لدى نواكشوط نشاطها. ومن حين لآخر، يجري القائم بأعمال سفارة النظام السوري لدى نواكشوط، لقاءات مع عدد من المسؤولين الموريتانيين.

الجامعة العربية

في 3 أيار/ مايو، قال الأمين العام المساعد للجامعة العربية حسام زكي، إنّ الجهود التي تبذلها الإمارات والجزائر ومصر لإعادة عضوية النظام السوري ما تزال تحظى بالاهتمام؛ لا سيما مع اقتراب اجتماعات الجامعة على المستوى الوزاري أو القمّة، لكن يحول دون ذلك عدم وجود توافق في ظل وجود تباين بين مواقف الدول.

لكنّ، ما يعيق عملية إعادة التطبيع مع النظام السوري ليس مجرّد التباين بين مواقف الدول العربيّة، بل وجود اعتراض من الولايات المتّحدة، التي عادت لتؤكد على لسان المبعوث الخاص جيمس جيفري في 2 أيار/ مايو ، على عدم وجود ما يُشجّع لدعوة النظام السوري مجدداً إلى الانضمام للجامعة العربيّة، واعتبار الاعتقاد بأنّ هذه الخطوة يُمكن أن تبعده عن إيران هي فكرة جنونية.

11) تقارير الأمم المتّحدة حول سورية

أصدرت الأمم المتّحدة خلال النصف الأوّل من عام 2020، تقريرين يحملان أهمية بالغة حول سورية، الأوّل عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والثاني عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سورية.

أ. منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

في 8 نيسان/ أبريل، أصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيمائية تقريراً يُحمّل النظام السوري مسؤولية تنفيذ 3 هجمات كيميائية في منطقة اللطامنة بريف حماة الشمالي بتاريخ 24و25 و 30آذار/ مارس 2017 عبر غارات جويّة شنّتها طائرات حربيّة ومروحيّة.

ولاقى التقرير ترحيباً ودعماً من الولايات المتّحدة وألمانيا وبريطانيا وتركيا وغيرهم في حين قابلته روسيا بالرفض الكامل.

يأتي هذا التقرير بعد أن أعلنت المنظمة الأممية في تموز/ يوليو 2019 ، تشكيل أوّل فريق تحقيق لديه سلطة تحديد الجهة المنفّذة للهجمات الكيمائية في سورية، وبناء عليها قررت إرسال فريق جديد شكّلته للتحقيق في وقوع 9 هجمات كيميائية بينها الذي وقع في دوما بشهر نيسان/ أبريل 2018 .

ويُعتبر هذا التقرير أوّل وثيقة قانونية تدين الجرائم التي قام بها النظام السوري وكذلك استخدامها في المحاكم الدولية مثل لاهاي. عدا عن كونه دليلاً على عدم الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2218 (2013)، ما يدفع إلى استخدام مبدأ المساءلة.

ولا يُمكن الاعتقاد أن يتساهل المجتمع الدولي سياسياً على أقل تقدير مع نتائج التقرير، لأنّ تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية نابع أصلاً من سهولة الحصول على موادها الأولية وعدم وجود تعقيدات بصناعتها ونقلها ونشرها خارج أجهزة الرقابة.

لكن لا يُوجد ما يوحي بأنّ هذا التقرير رغم أهميته القانونية والسياسية قد يُشكّل فارقاً كبيراً في الصراع لصالح المعارضة السورية، لا سيما وأنّ آليات التدخّل خارج مجلس الأمن الدولي تحتاج إلى تحرّك مشترك من قبل الدول الفاعلة، والذي في حال حصوله قد يتسبب بأزمة دولية غير مسبوقة في ظل دعم روسيا غير المحدود للحيلولة من سقوط النظام.

وبالتالي قد تستفيد الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا من هذا التقرير في ممارسة مزيد من الضغط على حلفاء النظام السوري، بشكل يؤدي إلى تقويضه عسكرياً وسياسياً، سواءً عبر التلويح باستخدام الخيار العسكري من أجل إنهاء المخزون الكيميائي ومنع استخدام أو إنتاج هذا النوع من الأسلحة مجدداً، أو عبر استخدام الخيارات الأخرى مثل فرض مزيد من العقوبات عليه ومنع المشاركة في إعادة الإعمار وتثبيت وقف إطلاق النار ودفعه لتقديم تنازلات في العملية السياسية وغير ذلك.

ب. لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سورية

في 6 نيسان/ أبريل، أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سورية التابعة للأمم المتّحدة تقريراً حول الهجمات التي استهدفت مرافق في سورية، مدرجة في قائمة فض الاشتباك وتتلقى دعماً إنسانياً من قبلها، ويغطي الفترة بين أيلول/ سبتمبر 2018 ، تموز/ يوليو 2019 .

وتضمّن التقرير التأكيد على إعاقة النظام السوري عمل فريق لجنة التحقيق الدولية في استهداف المستشفيات شمال غرب سورية، كما رجّح –دون الإشارة إلى أدلّة قاطعة– شنّ النظام أو حلفائه هجمات على 3 منشآت للرعاية الصحيّة ومدرسة وملجأ للأطفال في المنطقة، لكنه عزف عن ذكر روسيا بالاسم كطرف مسؤول.

ولا تُشكّل نتائج التحقيق أي فارق قانوني جديد ضد النظام السوري طالما أنها لم تعطِ أدلّة قاطعة على وقوف النظام السوري أو حلفائه خلف الهجمات على المرافق الحيوية والمنشآت الطبية.

لكنّ التحقيق غالباً ما يمثّل ورقة ضغط سياسية جديدة بالنسبة إلى الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي وتركيا، على أن يتم تقديم طلب جديد لإعادة النظر في النتائج التي تم التوصّل إليها أو القيام بتحقيق جديد، في إطار تعزيز استخدام مبدأ المساءلة كوسيلة لضغط المجتمع الدولي على حلفاء النظام السوري في تحقيق تقدّم في العملية السياسية.

ب. محليّاً:

1) المعارضة السورية

الائتلاف الوطني لقوى المعارضة

في 10 أيار/ مايو، أعلن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية انضمام أعضاء جدد إلى صفوفه ممثلين عن كلّ من مجلس العشائر والقبائل السورية ورابطة رابطة الكرد المستقلين السوريين، بواقع 5 مقاعد للأول ومقعد للثاني.

وفي الأصل يحتاج الائتلاف الوطني إلى إعادة هيكلة صفوفه، لا سيما من ناحية التمثيل، على سبيل المثال توجد فصائل عسكرية لم يعد لها وجود على الأرض ومنها من قام بتسويات مع النظام السوري، كما توجد العديد من الكيانات المدنية لا تمتلك أي تمثيل.

ولا تعني هذه الخطوة بالضرورة أنّ الائتلاف الوطني تبنّى خطوات جادة للإصلاح، بقدر ما تعكس الجمود الذي يمرّ به، وبالتالي دفعه نحو الأمام. وغالباً ما قد تعاني الكتل الجديدة من مقاومة كتل وشخصيات سابقة في حال أرادت إحداث تغييرات كبيرة أو جذرية في بنية الائتلاف.

هيئة التفاوض السورية

في 14 حزيران/ يونيو، انتخبت هيئة التفاوض السورية رئيساً جديداً لها وهو أنس العبدة الذي يشغل منصب رئيس الائتلاف الوطني السوري، والذي يُفترض أن يُقدّم الاستقالة منه، ليكون بذلك خلفاً لنصر الحريري الذي أعلن نهاية تفويضه برئاسة هيئة التفاوض قبل يومين.

وجاء انتخاب أنس العبدة في اليوم الثاني من اجتماع هيئة التفاوض السورية، بحضور 22 عضواً وامتناع 3 مكوّنات عن الحضور وهي منصة القاهرة ومنصة موسكو وهيئة التنسيق، بسبب الخلاف على قائمة المستقلين الجدد.

ويعود الخلاف على قائمة المستقلين الجدد إلى كانون الأوّل/ ديسمبر 2019 ، حينما عقدت هيئة التفاوض السورية اجتماعاً غير مكتمل النصاب تم فيه انتخاب 8 أسماء لتضاف إلى كتلة المستقلين، وهي خطوة قوبلت بالرفض من قبل كتل الائتلاف الوطني ومعظم كتلة الفصائل العسكرية ومعظم كتلة المستقلين ؛ كون أصواتهم لم تكن موجودة حينها، في الوقت الذي ينصّ فيه النظام الداخلي على الحاجة للتوافق، وتشكيل لجنة معنية بالترشيحات، وانتخابات تأخذ بالاعتبار أصوات المكونات كافة.

ولم تفلح بعض المبادرات الفردية التي تم اقتراحها خلال النصف الأوّل لتجاوز مشكلة المستقلين، ومنها مقترح تشكيل القائمة بواقع 6 من المنتسبين الجدد 2 من الأعضاء الأساسيين، الأمر الذي لاقى رفضاً من كتلة الائتلاف الوطني المعارض.

ولطالما كانت المحاصصة عاملاً مربكاً ومثيراً للخلافات في كثير من الأحيان بين أعضاء هيئة التفاوض منذ تشكيلها، دون أن يؤثّر ذلك على المخرجات النهائية لا سيما بما يخصّ أعمال اللجنة الدستورية، لكن لا يوجد ما يدعو لليقين بأنّ مواقف المكوّنات ستكون دائماً على سويّة واحدة، لا سيما في حال ألقت الخلافات السياسية بظلالها.

ومن المعلوم، أنّ هيئة التفاوض السورية انبثقت عن مؤتمر الرياض الذي تم عقده في السعودية عام 2015 ، وتكوّنت مع بداية تشكيلها من 32 عضواً. وشكّل مؤتمر الرياض-2 ، الذي عقد أواخر 2017 ، نقطة تحول جوهريّة، بتحييد الكتلة المدعومة من قطر؛ على خلفية الخلاف الخليجي – الخليجي.

2) القوى الكردية

في 16 حزيران/ يونيو، أعلن المجلس الوطني الكردي عن توصّله لرؤية سياسية مشتركة مع باقي أحزاب الوحدة الوطنية الكردية التي يقودها حزب الاتّحاد الديمقراطي الكردي.
وتأتي هذه الخطوة في تتويج للتفاهم الثنائي الذي توصّل إليه المجلس الوطني الكردي وحزب الاتّحاد الديمقراطي في 7 أيار/ مايو، والذي يشمل المسائل المتعلّقة بمستقبل المناطق التي يتواجد فيها الأكراد بسورية، الموقف من النظام والمعارضة السورية، العلاقات مع دول الجوار وغيرها. وذلك في إطار المفاوضات الثنائية المنعقدة بين الجانبين منذ منتصف كانون الأوّل/ ديسمبر 2019 ، برعاية غربية من الولايات المتّحدة وفرنسا.
وطالما أنّ الطرفين استطاعا صياغة وثيقة تفاهم مشتركة، حول البرنامج السياسي والواقع الإداري، فلا بدّ أنّهما دخلا في مرحلة اختبار الثقة، والتي يُفترض أن تشمل إطلاق سراح المعتقلين والمختطفين والسماح بالعمل السياسي دون عوائق.
لكن ما زال أمام الطرفين جولات تفاوض أخرى من أجل استكمال التفاهم حول كافة القضايا الخلافية المتعلّقة بإدارة المنطقة وتوزيع الموارد والقوّة العسكرية والإعلام.
ويُمكن الاعتقاد أنّ حزب الاتّحاد الديمقراطي يريد من هذا التفاهم إعادة تعريف نفسه وموقعه أمام بقية الفاعلين بما يساهم في انخراطه بالعملية السياسية، في حين يريد المجلس الوطني المشاركة بفاعلية في إدارة مناطق التواجد الكردي في سورية، والاستفادة من الموارد المالية المتوفّرة في المنطقة، إضافة للتواصل دون عوائق مع القاعدة الشعبية.

3) النظام السوري

شهد النصف الأوّل من عام 2020 ، تنامي التنافس داخل أجنحة النظام السوري بشكل حاد، لا سيما الخلاف غير المبسوق بين بشار الأسد وابن خاله رامي مخلوف –وهو امبراطور الاقتصاد بثروة لا تقلّ عن 60% من اقتصاد سورية – وذلك بسبب رفض هذا الأخير سداد ديون الحرب في الوقت الذي يسعى فيه الأول للحصول على القطع الأجنبي من أجل ضمان السيطرة على الاقتصاد المنهار وكذلك لتمويل الإنفاق العسكري.
علماً، أنّ النصف الثاني من عام 2019 ، شهد حملة غير مسبوقة للنظام السوري من أجل ملاحقة شبكة المحسوبية التي تشمل أشخاصاً وشركات ومؤسسات حكومية، وذلك في إطار وثيقة أقرّها مجلس الشعب في حزيران/ يونيو، تحت اسم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. حينها ظهرت أولى مؤشرات الخلاف بين الأسد ومخلوف، بما أشيع في آب/ أغسطس، عن توقيف هذا الأخير في المنزل والاستيلاء على جزء من ممتلكاته.
وخلال النصف الأوّل من عام 2020 ، لجأ رامي مخلوف إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن خلافه مع بشار الأسد –قام بنشر 3 تسجيلات مصوّرة في 30 نيسان/ أبريل 3 أيار/ مايو و 17 أيار/ مايو– على أمل أن يساهم ذلك في تعزيز موقفه وتسوية الخلاف.
ومع أنّ مخلوف قدّم بعض التنازلات من قبيل تسديد مبلغ 134 مليار ليرة (60 مليون دولار تقريباً)، إلّا أنّه لم يوافق على جميع الشروط –وفق التسجيلات المصوّرة والمنشورات على صفحته الشخصية في منصّة Facebook– وبالتالي فإنّ جذور الخلاف العميق ما تزال قائمة بين الطرفين، وهذا لا يعني بالضرورة الوصول إلى صراع على الموارد والقوة والسلطة على نحو عنيف مستقبلاً.

ثانياً: البانوراما العسكرية

1) شمال سورية

العمليّات القتالية

شهد النصف الأوّل من عام 2020 ، إطلاق النظام السوري وحلفائه حملة عسكرية جديدة على منطقة خفض التصعيد شمال غرب البلاد، والتي استمرّت منذ منتصف كانون الثاني/ يناير، حتى 5 آذار/ مارس، وهو تاريخ إعلان وقف إطلاق النار في إطار مذكرة تفاهم ثنائي بين روسيا وتركيا.

بدأت الحملة العسكرية –وهي الخامسة من نوعها على المنطقة منذ توقيع مذكّرة سوتشي (2018)– منتصف كانون الثاني/ يناير، باستئناف العمليات القتالية بعد توقفها لمدّة شهر تقريباً، وبموجبها سيطر النظام السوري على مساحة 2255 كم مربّع، محاصراً بذلك 11نقطة عسكرية تركية.

في الواقع لم يكن تجميد العمليات القتالية ناجماً عن قناعة حلفاء النظام السوري بالاكتفاء بما تم تحقيقه من إنجاز ميداني، بل لتجنّب حصول انهيار للمكاسب بعد سلسلة خسائر كبيرة لحقت بقواته من إسقاط لـ 3 طائرات حربية وتدمير عدة عربات من نوع pantsir-s1؛ إثر تدخل تركيا عسكريّاً بشكل مباشر في إطار عملية درع الربيع التي تم الإعلان عنها بتاريخ 27 شباط/ فبراير، وبموجبها استعادت فصائل المعارضة زمام المبادرة بالسيطرة على 125 كم كان النظام السوري قد اجتاحها مسبقاً.

ورغم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، إلّا أنّ النظام السوري وحلفاءه لم يتخلّوا لاحقاً عن السبل العسكرية؛ بغرض الضغط على تركيا من أجل تعجيل وتيرة تطبيق مذكرة موسكو (2020) لا سيما وأنّ العلاقة بين الطرفين ما تزال في طور البناء واختبار الثقة.

حيث استمرّت الخروقات بوتيرة متصاعدة لدرجة استهداف عربتين لتركيا مطلع أيار/ مايو، على محور آفس قرب مدينة سراقب، مما أدّى لاحتراقهما ومقتل جندي، إضافة لاستمرار عمليات السطع الناري واستخدام الطيران المسيّر المحمّل بالذخائر.

مع ذلك لم يحصل أن انزلق الطرفان إلى مواجهات مباشرة من جديد، فكل منهما أبدى حرصاً على ضمان صمود وقف إطلاق النار، لكن هذا لا يعني أنّ استمرار مفاوضات حافة الهاوية قد تحول من انزلاق نحو التصعيد مجدّداً في النصف الثاني من عام 2020، وإن كانت تركيا قد تفضّل اللجوء إلى توسيع نطاق الردّ دون الحاجة إلى استئناف سريع للعمليات القتالية، وهذا بالاعتماد على الطائرات المسيّرة ومرابض المدفعية في مواجهة مصادر النيران وضرب مراكز القيادة المتقدّمة أو تدمير التحصينات على خطوط التماس بما يعطّل من قدرة النظام السوري على الاستمرار بالخروقات.

عموماً كان هناك تباطؤ في تطبيق بنود البرتوكول الموقّع حول إدلب، وقد يكون لتركيا أسباب لتعليل عدم تحقيق تقدّم كبير؛ وعلى رأسها احتواء أنشطة التنظيمات الجهادية التي قامت باستهداف متكرّر للدوريات المشتركة على طريق حلب اللاذقية M4؛ حيث تعرّضت عربة تركية في 19 آذار/ مارس، لهجوم بعبوتين ناسفتين ما أدّى لمقتل جنديين وجرح آخر، وكذلك إصابة إحدى الآليات بصاروخ مضاد للدروع في 26 نيسان/ أبريل، اقتصرت فيها الأضرار على المادية، إضافة

لهجوم في 15 حزيران/ يونيو، على عربة روسية بعبوة ناسفة دون أن يتسبّب ذلك بمقتل أو جرح أحد.

استطاعت تركيا تسريع وتيرة عمل الدوريات المشتركة منذ أيار/ مايو، بعد إنهاء اعتصام شعبي استمرّ حتى 29 نيسان/ أبريل، كانت هيئة تحرير الشام تقدّم الدعم والتوجيه له، وذلك على خلفية تفاهم بين هذه الأخيرة وضباط أتراك؛ يقضي بإزالة السواتر الترابية التي أقامها الجيش التركي قرب معارة النعسان، شريطة عدم عرقلة الهيئة تسيير الدوريات المشتركة على الطريق الدولي M4.

لكنّ مساعي تركيا ليس بالضوررة أن تلقى قبولاً لدى روسيا، خصوصاً وأنّ هذه الأخيرة قد تتحفّظ على تباطؤ التزام الأولى بتعهّداتها حول نظام وقف إطلاق النار ومكافحة الإرهاب في المنطقة، عدا عن إبداء رغبة مستمّرة باستعجال خطوات التنفيذ.

وعلى فرض حصل انزلاق غير متوقّع نحو التصعيد، لا يبدو أنّ الانخراط في العمليات القتالية سيكون مماثلاً لما سبق بالنسبة للنظام السوري وحلفائه؛ لا سيما وأنّ تركيا وسّعت من تواجدها العسكري بشكل غير مسبوق حتى كادت إدلب أن تصبح أشبه بثكنة عسكرية مزوّدة بترسانة أسلحة مهولة، عدا عن أنّها لم تتوقّف عن إرسال التعزيزات وإقامة النقاط العسكرية التي وصل عددها إلى 62 منها 26تم إنشاؤها منذ توقيع برتوكول موسكو.

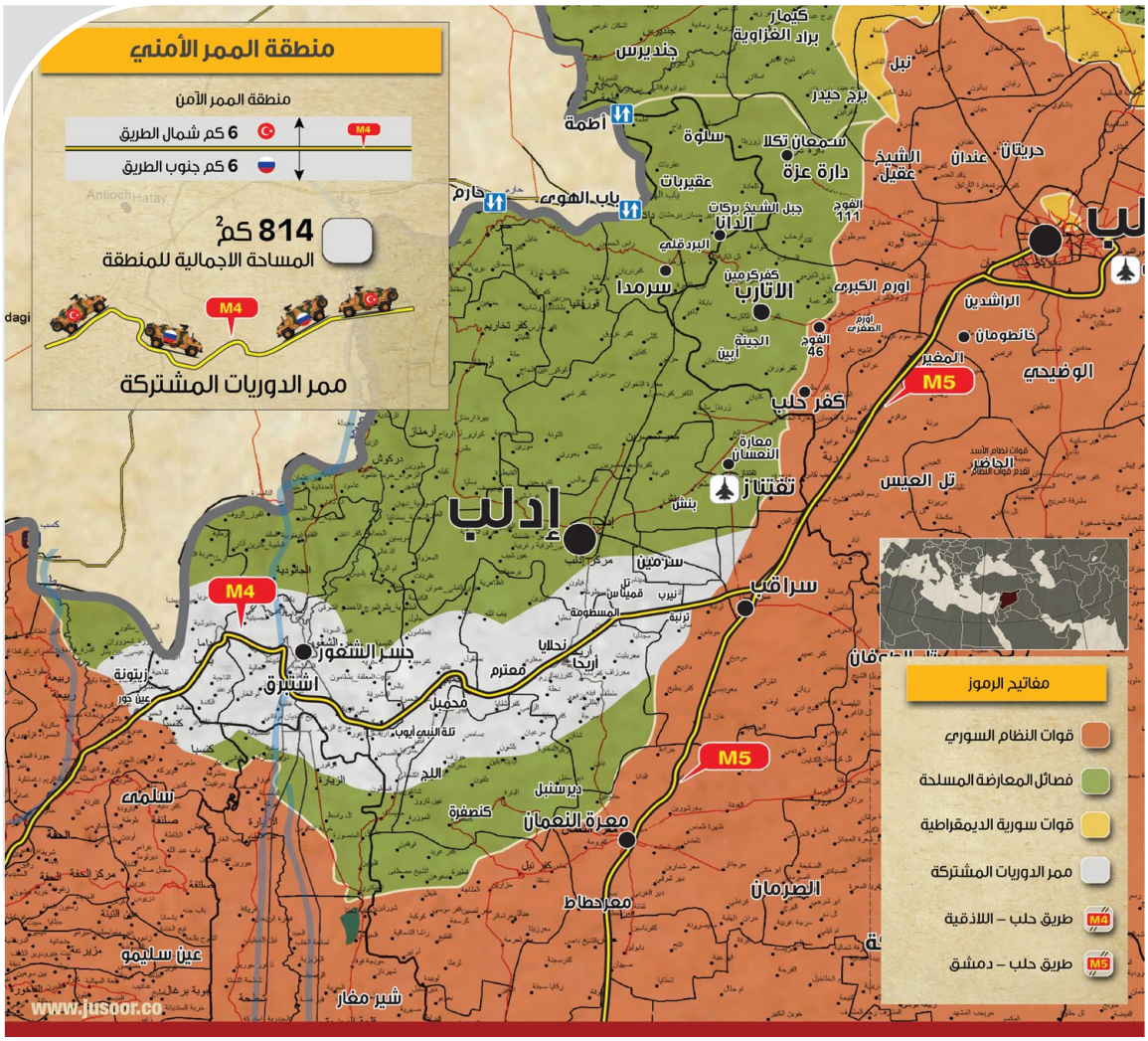

الاقتتال الداخلي

شهد النصف الأوّل من عام 2020، اقتتالاً عنيفاً وغير مسبوق في 23 حزيران/ يونيو، بين هيئة تحرير الشام والتنظيمات الجهادية الأخرى العاملة في منطقة إدلب، بعد أن قامت هذه الأخيرة بتنظيم صفوفها في غرفة عمليات جديدة في 12 من الشهر نفسه تحت مسمّى "فاثبتوا".

ويُمكن القول إنّ غرفة عمليات "فاثبوا" هي إعادة تشكيل جديد لغرفة عمليات "فحرّض المؤمنين" التي تأسّست في تشرين الأوّل/ نوفمبر 2018، من تنظيم حرّاس الدين فرع تنظيم القاعدة في سورية، وجبهة أنصار الدين وجبهة أنصار الإسلام وجماعة أنصار التوحيد، وهي تنظيمات انشقّت أصلاً عن هيئة تحرير الشام.

وإضافة للتنظيمات العاملة في غرفة عمليات وحرّض المؤمنين، باتت غرفة عمليات "فاثبتوا" تضم تنسيقيّة الجهاد وهي تنظيم أسسه عبد المعين كحّال المعروف بأبي العبد أشدّاء مطلع شباط/ فبراير، عقب إطلاق هيئة تحرير الشام سراحه بعد اعتقال دام منذ منتصف أيلول/ سبتمبر 2019.

كما تضمّ أيضاً لواء المقاتلين الأنصار الذي أسّسه جمال حسين زينية المعروف بأبي مالك التلي؛ تزامناً مع إعلان غرفة "فاثبتوا".

وتعود جذور الاقتتال إلى تراكم الخلاف بين هيئة تحرير الشام والتنظيمات الجهادية المنشقّة عنها، والذي يشمل العديد من الملفّات منها الاعتقالات المستمرّة والسلاح المصادر والعلاقة مع تركيا وتوزيع الموارد النقديّة والعينية، التي كانت سبب الخلاف الأساسي بين أبي مالك التلي و أبي محمد الجولاني.

ويبدو أنّ التحالف الجديد بين التنظيمات الجهادية قد يُشكّل إرباكاً لتحرير الشام في المرحلة المقبلة، على مستوى الموارد والقيادة، ما يُفسّر مبادرة الهيئة للتصعيد، لكن ذلك لا يعني بالضرورة تفكيكها جميعاً، في ظل استمرار الحاجة لتواجد هذه التنظيمات مجرّدة من الفاعلية.

2) شرق سورية

لم تشهد مناطق شرق سورية عمليات قتالية خلال النصف الأوّل من عام 2020، بما في ذلك منطقة عملية نبع السلام؛ حيث حافظت أطراف الصراع في المنطقة على اتفاق وقف إطلاق النار في إطار تفاهم سوتشي الموقّع في 23 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019.

ويستثنى من ذلك الخروقات التي استمرّت بوتيرة متفاوتة ومتواترة من اشتباكات متقطّعة وقصف مدفعي بين فصائل المعارضة السورية ووحدات الحماية الكردية في جبهات رأس العين وتل أبيض، هذا عدا عن تنفيذ تركيا لطلعات محدودة بسلاح الطيران المسيّر استهدفت إحداها في 28 نيسان/ أبريل، مركزاً لقوى الأمن الداخلي المعروفة بأسايش في محيط رأس العين؛ مخلفة أضراراً ماديّة، وأخرى في 23 حزيران/ يونيو، استهدفت منزل قيادية في حزب الاتّحاد الديمقراطي الكردي وعضوة تنسيقية مؤتمر ستار –المسؤول عن تجنيد الفتيات في وحدات حماية المرأة– وهي زهرة بركل، ما أدّى لمقتلها.

ثالثاً: البانوراما الاقتصادية

1) العقوبات الدولية

خلال النصف الأوّل من عام 2020، اتّخذت الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي عدّة إجراءات في إطار العقوبات التي بدأها الطرفان منذ عام 2011ضد النظام السوري. ومنذ شباط/ فبراير، بدأ الطرفان تنسيقاً مشتركاً لتبني سياسة ضغط قصوى عبر العقوبات الاقتصادية لمواجهة هذا الأخير، وجرت في هذا الإطار عدّة مناقشات قادها المبعوث الأمريكي الخاص جيمس جيفري.

في 18 آذار/ مارس، أدرجت الولايات المتّحدة وزير الدفاع لدى النظام السوري علي عبد اللّه أيّوب على قائمة العقوبات. وفي 28 أيار/ مايو، تم تمديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري عاماً آخر.

في الأصل تشمل تدابير العقوبات حظر الأصول المالية لبعض الأشخاص والكيانات القانونية الخاضعة للولاية القضائية الأميركية، وحظر تصدير السلع والخدمات إلى سورية، يضاف إلى ذلك أنه يحظر على المؤسسات المالية الأمريكية التعامل مع البنوك والمصارف السورية، حيث يمنع تحويل الأموال إلى المصارف السورية.

ومع حلول 17 حزيران/ يونيو، أعلنت واشنطن دخول قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين حيّز التنفيذ، بفرض حزمة أولى من العقوبات طالت 39 شخصية وكياناً من النظام السوري بينهم بشار الأسد وزوجته أسماء الأخرس.

وقبل الشروع بتنفيذ القرار كانت السلطات القضائية في الولايات المتّحدة قد أصدرت في 15 حزيران/ يونيو، قراراً بالحجز على أملاك زوجين لبنانيين في مدينة والثام بولاية ماساتشوستس؛ لثبوت تعاملهما مع النظام السوري ونقل البضائع له بشكل غير قانوني.

وفي 17 شباط/ فبراير، أضاف الاتحاد الأوروبي، أسماء 8 رجال أعمال وكيانين إلى قائمة العقوبات المفروضة على النظام السوري. وفي 28 أيار/ مايو، تم تمديد العقوبات عاماً إضافياً حتى 1 يونيو/ حزيران 2021.

وتشمل اللائحة 277 شخصاً؛ بسبب مسؤوليتهم عن القمع العنيف الذي يمارس ضد المدنيين في سورية، حيث يتم فرض حظر السفر على المدرجين في لائحة العقوبات، كما يتم تجميد أصولهم داخل دول الاتحاد، وتقييد الاستثمارات، وحظر تصدير المعدات التقنية والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لممارسة ضغوط ضد السكان، وحظر النفط. أيضاً تطال العقوبات 70 كياناً بينها البنك المركزي.

وغالباً ما تأمل الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي بأن تساهم العقوبات المفروضة إلى جانب قانون قيصر في توفير آلية قويّة لمحاسبة النظام السوري على الجرائم التي ارتكبها بحق المدنيين، وكذلك المساهمة في حرمانه من الموارد المالية لإمداد الحملات العسكرية التي قتلت مئات الآلاف من المدنيين.

لكنّ العقوبات لا تعني بالضرورة إنهاء قدرة النظام السوري على تمويل الإنفاق العسكري وإدارة انهيار اقتصاد الحرب والموازي، لا سيما في حال استمرّ حلفاؤه في تأمين الموارد عبر القروض أو غيرها.

2) الليرة السورية

شهدت الليرة السورية خلال النصف الأوّل من عام 2020، انهياراً غير مسبوق في سعر صرفها أمام سلّة العملات الأجنبية؛ حيث فقدت تقريباً ضعفي قيمتها التي تم تسجيلها في مطلع كانون الأوّل/ ديسمبر. علماً أنّ الليرة شهدت انهياراً أكبر من ذلك مطلع حزيران/ يونيو؛ لتصل عتبة 4 آلاف ليرة في معظم مناطق الصراع في البلاد.

ولطالما سجّلت الليرة السورية تفاوتاً بسيطاً في سعر الصرف بين مناطق الصراع الثلاث ومع نهاية حزيران/ يونيو كانت القيمة على النحو الآتي:

- في مناطق النظام السوري بلغت قيمة الليرة 2450 أمام الدولار الواحد، مقارنة مع 910 تم تسجيلها مطلع العام.
- في مناطق المعارضة السورية بلغت قيمة الليرة 2520 أمام الدولار الواحد، مقارنة مع 908 تم تسجيلها مطلع العام.
- في مناطق الإدارة الذاتية بلغت قيمة الليرة 2480 أمام الدولار الواحد، مقارنة مع 903 تم تسجيلها مطلع العام.

يُمكن تفسير هذا التراجع الكبير والمتسارع على مدار ستّة أشهر في صرف الليرة ضمن مناطق سيطرة النظام بما يلي:

- غياب قدرة أو رغبة البنك المركزي على ضخ الأموال في السوق المحلية؛ في ظل تقارير رسمية عن ضعف غير مسبوق في الاحتياطي النقدي.
- عدم قدرة عمليات المضاربة على دعم الليرة المحليّة لفترة طويلة ما لم تكن هناك خطوات أخرى تساعد الاقتصاد المنهار؛ على وقع العقوبات الغربية المشدّدة.
- تأثير الخلاف بين رامي مخلوف وبشار الأسد على الاقتصاد الرسمي والموازي.
- تفاقم الآثار السلبية لمكافحة فايروس كورونا على الاقتصاد المنهار والقدرة على التحكّم به.
- تقويض قانون قيصر قبيل وبعد الشروع بتنفيذه من قدرة النظام السوري على إدارة اقتصاد الحرب والموازي.
- شروع العديد من البنوك اللبنانية لإغلاق فروعها في سورية، مثل بنك لبنان والمهجر؛ قبيل بدء تنفيذ قانون قيصر.
- ضعف حركة التجارية البينية مع المناطق خارج سيطرة النظام السوري لا سيما شمال غرب البلاد، بما يعيق القدرة على دعم الاستقرار عند سعر صرف معيّن.

ويُمكن القول إنّ التراجع الذي تعرّض له سعر صرف الليرة أمام سلّة العملات الأجنبية ضمن مناطق المعارضة السورية والإدارة الذاتية، ناجم عن التأثّر بالانهيار الحاصل في مناطق النظام السوري، إضافة إلى عدم فاعلية عودة النشاط الجزئي إلى الحركة التجارية للأسواق المحلية في دعم اقتصاد الحرب في ظل توقّف الحركة التجارية البينية بشكل كبير أثناء مكافحة فايروس كورونا.

أمّا فيما يخصّ التحسّن الذي طرأ على سعر صرف الليرة في كثير من الأوقات قبل أن تعاود الانخفاض الكبير، فهو يرجع إلى عمليات المضاربة التي يقوم بها الصرّافون في مختلف مناطق الصراع، لا سيما وأنّ النظام السوري بدأ في حزيران/ يونيو سلسلة إجراءات تهدف إلى فرض المزيد من القيود على شركات الصرافة منها الإغلاق التام وإغلاق التراخيص والملاحقة الأمنية ومصادرة الأموال من أجل الالتزام بالتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وتحديداً ما

يخص منع استقبال الحوالات من الخارج.

ومصرف سورية المركزي يحاول احتكار التحويلات عبره بما يؤدي لحصوله على القطاع الأجنبي، وقد أصدر في حزيران/ يونيو، قراراً يقضي برفع السعر التفضيلي لتسليم الحوالات بالعملة الأجنبية؛ حيث أصبح سعر الدولار الواحد 1226 بعد أن كان قرابة 700ليرة.

وليس بالضرورة أن تؤدي هذه الخطوة إلى تحقيق استقرار لسعر صرف الليرة السورية في النصف الثاني من عام 2020، لا سيما في ظل إجراءات قانون قيصر، عدا عن عدم قدرة عمليات المضاربة على دعم الليرة المحليّة لفترة طويلة ما لم تكن هناك خطوات أخرى تساعد الاقتصاد المنهار؛ من قبيل الحصول على قروض مالية كبيرة من حلفاء النظام السوري.

ومن الملاحظ عدم قيام روسيا وإيران بمنح قروض مالية للنظام السوري من أجل مساعدته في إعادة التحكم بانهيار الاقتصاد خلال النصف الأوّل من عام 2020، ولا يبدو أنّ إيران قادرة على ذلك في ظل العقوبات الخانقة التي تعاني منها، في حين أن روسيا التي تمتلك احتياطات نقدية بقيمة 560 مليار دولار أمريكي ربّما تُفضّل عدم التدخل المباشر وإتاحة المجال أمام تحقيق استقرار اقتصادي عبر الجهود الدبلوماسية والعسكرية التي تبذلها في سورية.

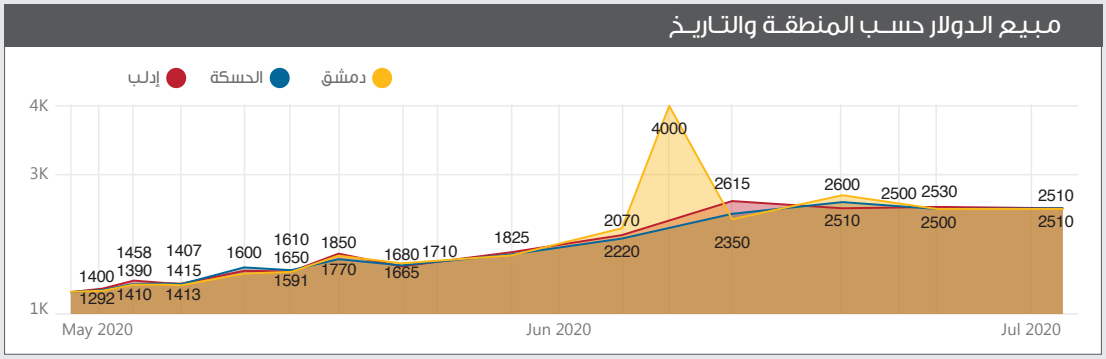

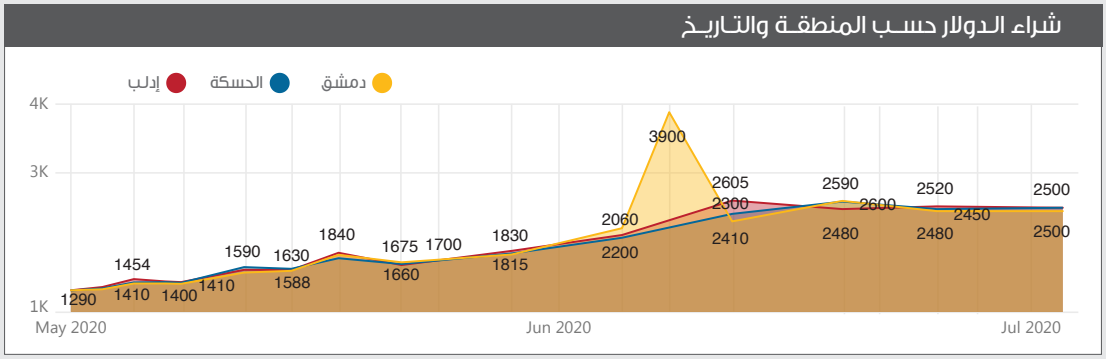

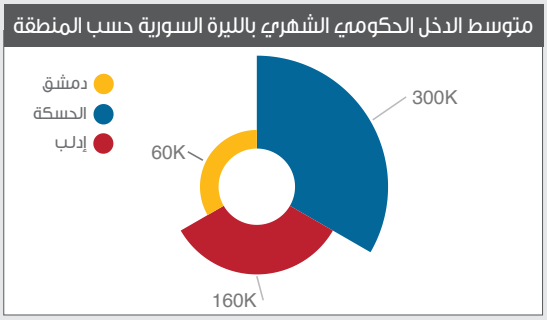

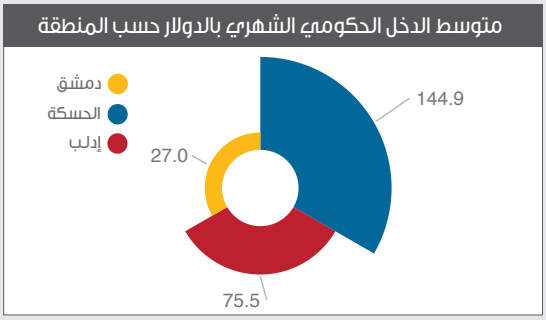

المعلومات من منصة انفورماجين informaGENE بالتعاون مع مركز جسور للدراسات

3) السلع الغذائية

شهدت أسعار السلع الغذائية في مختلف مناطق الصراع في سورية ارتفاعاً كبيراً بمعدّل وصل أحياناً لأربعة أضعاف وحتى أكثر من ذلك، عدا عن فقدان بعض المواد من الأسواق، وذلك في الفترة بين كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو. وعدا عن الأسباب المباشرة التي أدّت إلى ارتفاع الأسعار خلال تلك المدّة، هناك أسباب أخرى تتعلّق باستمرار الصراع مثل التهريب وتقلّص المساحات الزراعية والعزوف عن العمل وغيرها.

وفي 14 حزيران/ يونيو 2020، حذّر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة WFP من أن تطرق المجاعة أبواب سورية بسبب استمرار التدهور الاقتصادي والمعيشي، وأنه لا فائدة من إرسال مبالغ نقدية للسوريين في الوقت الحالي، كون المواطن لن يستطيع شراء أي شيء بها، لذا على الأمم المتّحدة إرسال مساعدات غذائية، خاصة وأن الأرقام تشير إلى ارتفاع غير مسبوق في الأسعار.

سعر ليتر المازوت حسب المنطقة والتاريخ

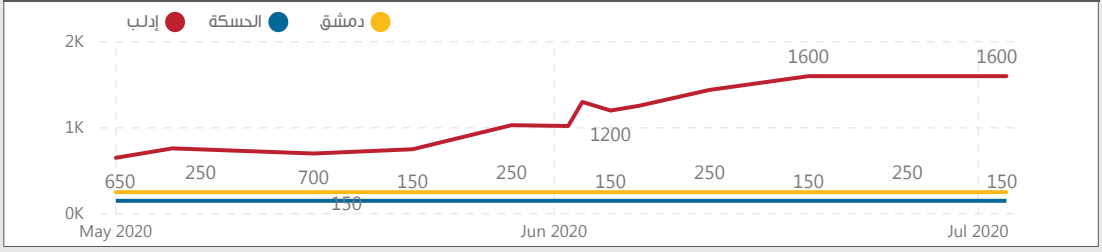

سعر ربطة الخبز حسب المنطقة والتاريخ

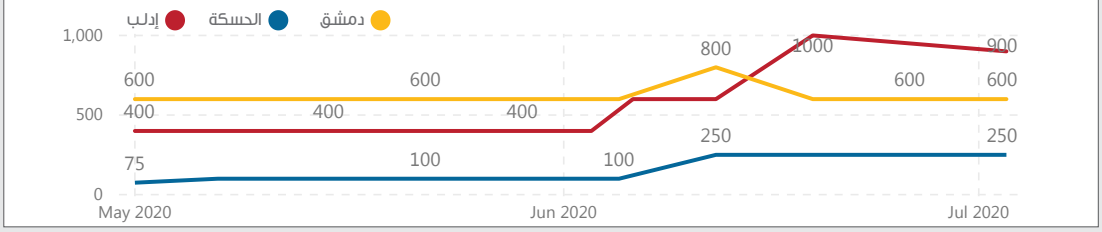

سعر كيلو اللحم حسب المنطقة والتاريخ

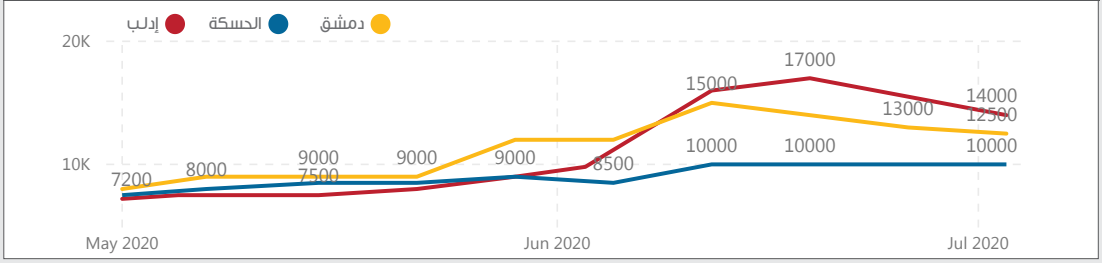

المعلومات من منصة انفورماجين informaGENE بالتعاون مع مركز جسور للدراسات

رابعاً: البانوراما الإنسانية

1) المساعدات الإنسانية

في 10 كانون الثاني/ يناير، تبنّى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2504 (2020) والذي بموجبه أصبحت المساعدات الإنسانية عبر الحدود تصل إلى سورية من معبرين فقط مع تركيا وهما باب السلامة وباب الهوى.

وبلغ متوسّط عبور شاحنات الإغاثة إلى سورية خلال النصف الأوّل من عام 2020–وفق بيانات الأمم المتّحدة– أكثر من 1350 شاحنة شهريّاً، تحمل مواد غذائية وصحية وغير ذلك من الدعم الإنساني، وفق بيانات الأمم المتّحدة. وهو الرقم الأكبر منذ أن سمح مجلس الأمن الدولي بإدخال المساعدات إلى سورية عبر الحدود عام 2014.

لكن هذا الرقم من المساعدات الإنسانية لا يعتبر كافياً بالنظر إلى حجم النزوح الضخم للسكان نحو المناطق الحدودية مع تركيا. وفي الأصل تواجه الأمم المتّحدة صعوبة بالاستجابة في سورية مقارنة مع حجم الكارثة المتفاقمة والناجمة عن تجمع 2.8 مليون شخص قرب الشريط الحدودي بعد موجات النزوح التي شهدتها إدلب إثر الحملات العسكرية المتعاقبة.

ولا يوجد ما يوحي بأنّ الأمم المتّحدة ستكون قادرة على رفع مستوى الاستجابة، لا سيما مع تزايد الاحتياجات الإنسانية على مستوى العالم مع/ في ظل الاستجابة لمكافحة جائحة كورونا.

وهناك مخاوف لدى الأمم المتّحدة من عدم تمديد آلية إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر المنافذ الحدودية والتي تنتهي صلاحيتها في شهر تموز/ يوليو القادم، لا سيما وأنّ إغلاق معبر اليعربية مع العراق أدّى إلى انخفاض نسبة المساعدات عن شرق سورية بنحو 40%.

تقوم الأمم المتحدة بتوصيل المساعدات عبر الحدود السورية لملايين المدنيين OCHA/David Swanson

2) مكافحة فايروس كورونا

في 22 آذار/ مارس، أعلن النظام السوري عن تسجيل أوّل إصابة بفايروس كورونا ضمن مناطق سيطرته، وحتى نهاية حزيران/ يونيو، بلغ عدد الحالات المصابة وفق الأرقام الرسمية 187 شخصاً، والوفيات 7 أشخاص، والشفاء 78 شخصاً. فيما تُشير المصادر غير الرسمية إلى وجود 658 مصاباً، 42 حالة وفاة، و 78 حالة شفاء.

وفي 17 نيسان/ أبريل، أعلنت الإدارة الذاتية عن وجود 3 إصابات بفايروس كورونا وحالة وفاة في مناطق سيطرتها، دون أن يتم تسجيل أيّة إصابة لاحقاً.

وحتى نهاية حزيران/ يونيو، لم يتم تسجيل أيّة إصابة بفايروس كورونا في مناطق سيطرة المعارضة السورية، بعد إجراء فحوصات على 1470 شخص.

ومع أنّ النظام السوري كان يعلن على نحو مستمر عن وجود إصابات ووفيّات في مناطق سيطرته، إلّا أنّ الأعداد الصادرة عنه غالباً ما تتسم بعدم الشفافية، عدا عن غياب المسؤولية في الاستجابة لمكافحة الوباء. في حين تفتقد أطراف الصراع الأخرى إلى الكفاءة اللازمة للاستجابة مع تفاوت في الشفافية والمسؤولية إزاء جائحة كورونا.

في الواقع اتّخذت جميع أطراف الصراع إجراءات للوقاية من الفايروس، لكن مع غياب أو تفاوت في المسؤولية، فالنظام السوري سارع في نهاية نيسان/ أبريل إلى تخفيف إجراءات العزل، في حين لم تلتزم المعارضة السوري أو الإدارة الذاتية بقراراتها المتعلّقة بإغلاق الأسواق الشعبية إلّا لفترة قصيرة جداً من الزمن.

ومنذ الإعلان عن تفشي فايروس كورونا عالمياً، لم يكد يمرّ أسبوع إلّا وتبدي فيه الأمم المتّحدة أو إحدى منظماتها ووكالاتها تحذيراً من تداعياته على الوضع الصحّي في سورية. وفي 12 نيسان/ أبريل، أقرّت منظمة الصحّة العالمية خطّة شاملة بإشراف فريق عمل مكون من 15 شخصاً، بهدف الإسهام في رفع جاهزية 8 مناطق.

وحتى حزيران/ يونيو، قالت منظمة الصحّة العالمية إنّ مناطق شمال غرب سورية تحتوي على 306 مراكز طبية عاملة، يديرها 57 شريكاً لها، ويتوفر فيها نحو 203 أجهزة تنفُّس اصطناعي، و 347 سريراً في وحدات العناية المركزة.

طبعاً لا يوجد ما يمنع من أن تتحول سورية إلى بؤرة جديدة لانتشار الفايروس في النصف الثاني من عام 2020؛ مع التوقعات بانتشار موجة ثانية على مستوى العالم. رغم ذلك ما يزال مستقبل الاستجابة لمكافحة الوباء في سورية يواجه عدّة تحدّيات وصعوبات وهي:

- بطء الاستجابة من قبل منظمة الصحة العالمية بسبب الآليات البيروقراطية الداخلية، وانخفاض أولوية سورية ككل ضمن برامج وكالات الأمم المتحدة بالعموم.
- التقدير الخاطئ لحجم الاستجابة اللازمة من قبل منظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال كانت هذه الأخيرة قد خصصت مبلغاً قدره 4.7 مليون دولار لمكافحة كورونا عبر فريق العمل المشكّلة حديثاً، إلّا أنّ الضغط الكبير رفع الرقم إلى 33.5 مليون دولار، وهو دون المستوى، رغم التوقعات بارتفاعه لاحقاً.
- الأضرار التي قد يُشكّلها عدم تمديد قرار مجلس الأمن 2504 (2020) على مستوى الاستجابة الصحيّة بعد انتهاء مفعول القرار 2156 (2014).
- القيود التي قد تحدّ من تدخل المنظمات الدولية شمال غرب سورية في حال رفع مستوى

التمويل من قبل المانحين، لا سيما في مناطق عمليات تركيا، فقد لا يكفي الاعتماد على مخصصات وزارة الصحة التركية أو عمل المنظمات المحلية للاستجابة في مكافحة الوباء.

- ضعف قدرة المعارضة السورية على مكافحة الفايروس في مناطق سيطرتها، سواء في إدلب أو في بقية مناطق الشمال، ما يعني أن عملية الاستجابة يجب ألا تقتصر على المساعدات الطبية والإنسانية المتعلّقة أو حتى التمويل، بل يجب أن تشمل تدريب الكوادر أو تأمين عودة كوادر قد خرجت من سورية نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر.
- ضعف الأنظمة الإدارية والسياسية والصحية لدى منظومات الحكم الثلاث في سورية (النظام السوري – المعارضة السورية – الإدارة الذاتية)، الأمر الذي يزيد من التعقيدات التي تواجهها المنظمات الدولية من جهة، وتحدّ من قدرتها على التحرك بشكل فعّال.

ولا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأنّ الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي قد يتجهان في النصف الثاني من عام 2020، إلى رفع العقوبات عن النظام السوري بدعوى الظروف الإنسانية الناجمة عن جائحة كورونا طالما أنّ قائمة الحظر لا تطال أصلاً المساعدات الإنسانية الطبية والغذائية.

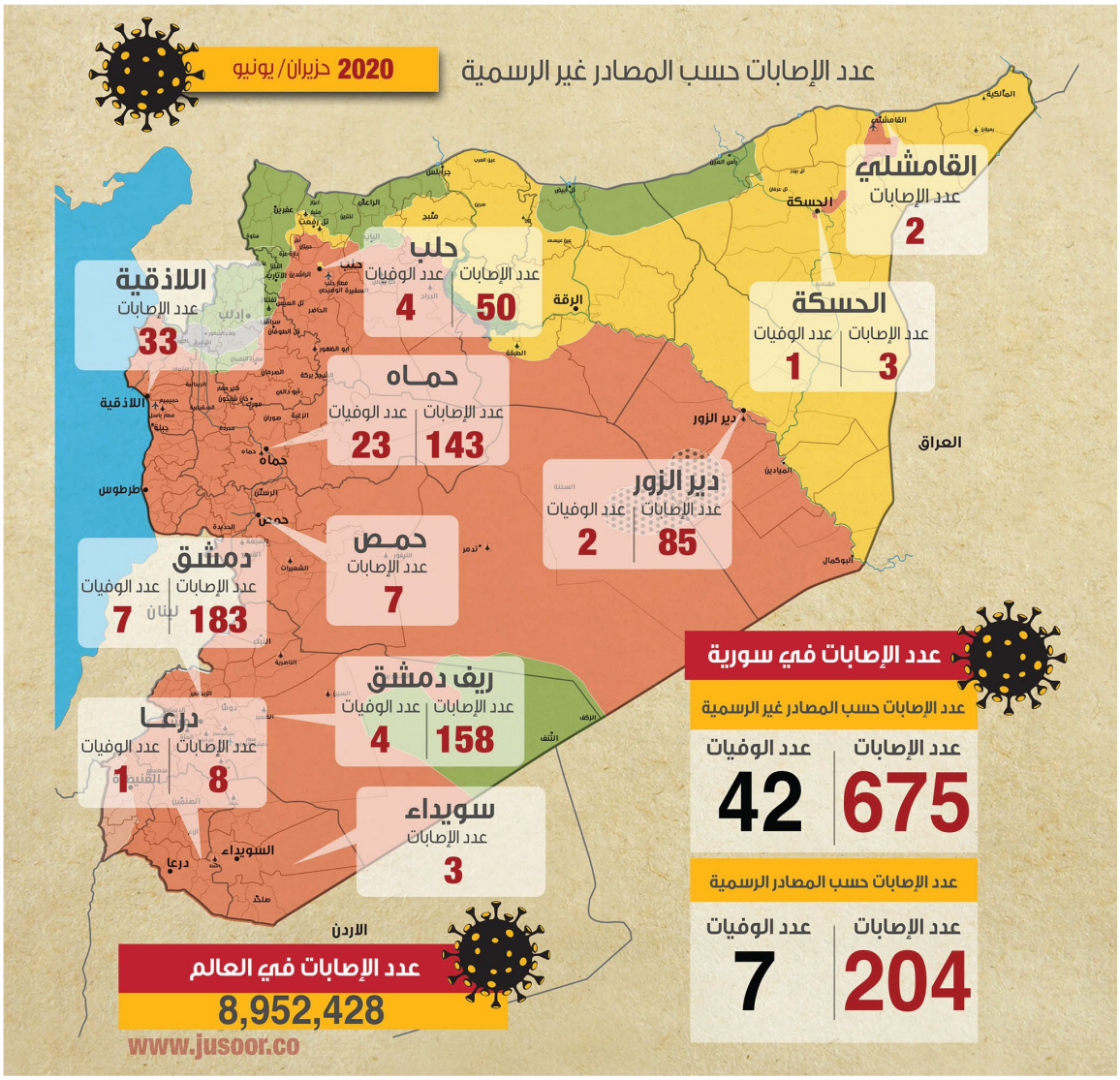

3) حركة النازحين واللاجئين

النازحون

شهدت منطقة خفض التصعيد شمال غرب سورية خلال الربع الأوّل من عام 2020، موجة نزوح كبيرة؛ نتيجة الحملة العسكرية التي شنّها النظام السوري وحلفاؤه، حيث بلغ عدد النازحين حتى نهاية حزيران/ يونيو، قرابة 750 ألف شخص –وفق تقديرات فريق منسقي الاستجابة وهو منظمة محليّة غير حكومية– علماً أنّ العدد تجاوز المليون شخص قبل أن يقارب عدد العائدين إلى ريفي حلب وإدلب خلال الربع الثاني من عام 2020، قرابة 290 ألف شخص.

لكنّ المناطق التي شهدت عودة بعض النازحين، عادت لتشهد موجات نزوح متكرّرة؛ ناجمة عن الخروقات المتصاعدة من قبل النظام السوري وحلفائه لمذكّرة موسكو (2020).

كما أنّ التدمير واسع النطاق للبنى التحتية من منشآت حيوية ومرافق طبية وغيرها، إضافة إلى عدم وجود اتفاق مستدام لوقف إطلاق النار، ما يزال يُشكّل عائقاً أمام عودة السكان إلى مناطقهم الأصلية.

اللاجئون

في 27 شباط/ فبراير، أعلنت تركيا رفع القيود عن السوريين طالبي اللجوء الراغبين بالتوجّه نحو أوروبا، وحتى منتصف آذار/ مارس، استمرّت هذه السياسة قبيل العودة إلى تشديد الرقابة نسبيّاً برّاً وبحراً، حيث بدأ خفر السواحل التركي بضبط طالبي اللجوء عند سواحل ولاية موغلا. علماً أن عدد طالبي اللجوء حينها تجاوز 150 ألف شخص.

اليونان بدورها أعلنت مراراً عن منع مهاجرين من عبور الحدود إلى أراضيها، وهي تعتزم بناء جدار عازل بطول 15كم؛ لذات الغرض، وقامت بحملة اعتقالات في مواجهة طالبي اللجوء، مما استدعى الأمم المتّحدة في 3 آذار/ مارس، لطلب عدم استخدام العنف المفرط بحق المهاجرين مع مطالبة هؤلاء أيضاً باحترام أمن الحدود بين الدول.

ويُمكن القول إنّ تركيا مارست ضغوطاً على الاتّحاد الأوروبي باستخدام ملف اللاجئين من أجل التوصّل إلى اتفاق نهائي حول الهجرة، والتلويح بعدم الاستمرار طويلاً بالإجراءات المؤقتة التي اتخذتها عند الحدود البحرية.

لكن جائحة كورونا حالت دون انخراط الطرفين في مباحثات مركّزة حول اتفاق الهجرة؛ لذلك قد تستثمر تركيا ذلك في طلب دعم لسياساتها الأمنية في سورية للحؤول من موجة هجرة جديدة.

وفي مطلع نيسان/ أبريل، كانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد أكّدت أنّ المدن اللبنانية اتّخذت إجراءات تمييزية بحق السوريين تحت ذريعة فايروس كورونا، حيث تم فرض حظر تجوال على اللاجئن في 21 مدينة قبل أن تدعو الحكومة إلى ذلك على صعيد البلاد.

وفي 17 نيسان/ أبريل، كانت مفوّضية اللاجئين التابعة للأمم المتّحدة قد أكّدت تراجع الحالة المعيشية للاجئين السوريين في لبنان لا سيما بعد ظهور فايروس كورونا، وأنّ 73% من العائلات السورية اللاجئة في لبنان تعيش تحت خطر الفقر الوطني.

وفي 18 نيسان/ أبريل، حذّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان – وهو منظمة دوليّة مقرّها جنيف– من تداعيات قرار السلطات في لبنان بإزالة مخيّم عبدو كلينتون للاجئين السوريين في

الحكومة، مما يستدعي ضرورة الامتثال للقوانين الدولية بخصوص اللاجئين.

في 26 نيسان/ أبريل 2020، قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إنّ الحكومة اللبنانية فرضت إجراءات تمييزية وقيوداً غير مبررة على اللاجئين السوريين بحجة مواجهة فيروس كورونا، منها فرض حظر تجوال عليهم دون غيرهم من المواطنين في لبنان، عدا عن تأجيج بعض السياسيين المشاعر المعادية ضد اللاجئين واتهامهم بالمسؤولية عن نشر الفيروس في البلاد.

يأتي ذلك في ظل قلق دولي من ارتفاع مستوى الخطورة على اللاجئين السوريين في لبنان جرّاء انتشار فايروس كورونا، لا سيما مع انتشار التمييز العنصري في أوساط المجتمع والسلطة.

ولا يعني هذا الموقف وما سبقه من مواقف لمنظمات دولية حمل أو إلزام الحكومة اللبنانية على اتّخاذ خطوات للحد من الآثار السلبية على اللاجئين السوريين في ظل انتشار فايروس كورونا، فهي ليست المرّة الأولى التي يتم فيها التحذير من الممارسات العنصرية وسوء الواقع المعيشي الذي يعاني منها السوريون في لبنان دون أن يؤدي ذلك إلى أي استجابة.

قرر مجلس مدينة غزة سحب معسكر عبدو كلينتون بعد الاشتباكات بين سكان البلدة واللاجئين السوريين

المخيمات ومراكز الايواء المنتشرة في شمال غرب سورية
جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES
منطقة 1
جبل سمعان
منطقة 2
حارم
3
منطقة 4
مركز إدلب
منطقة 5
جسر الشغور
شمال غرب سورية
عدد المخيمات عدا مناطق
درع الفرات وغصن الزيتون
1259 مخيم
1022216 نسمة
1 منطقة جبل سمعان
عدد المخيمات
19
عدد العائلات
3119
عدد الأفراد
15904
2 منطقة حارم
عدد المخيمات
624
عدد العائلات
118476
عدد الأفراد
604214
3 مخيمات عشوائية
عدد المخيمات
348
عدد العائلات
35633
عدد الأفراد
181656
4 منطقة مركز إدلب
عدد المخيمات
159
عدد العائلات
25327
عدد الأفراد
129165
5 منطقة جسر الشغور
عدد المخيمات
109
عدد العائلات
17898
عدد الأفراد
91277
المصدر منسقو الاستجابة / سورية

خامساً: البانوراما الأمنية

1) شمال سورية

شهد النصف الأوّل من عام 2020، ارتفاع وتيرة العمليات التي نُفّذت ضد مصالح المعارضة السورية في شمال غرب البلاد من قبل قوّات سورية الديمقراطية وتنظيم داعش ومجهولين، وقد وصل عدد العمليّات في منطقة عمليتي غصن الزيتون ودرع الفرات إلى أكثر من 40–وهي إحصائية صادرة عن وحدة المعلومات في مركز جسور للدراسات– استُخدمت فيها العربات والدرّاجات المفخّخة والعبوات الناسفة وعمليات الاغتيال.

كان أبرز تلك الهجمات ما تعرّضت له مدينة عفرين في 28 نيسان/ أبريل، والذي أسفر عن مقتل أكثر من 40 شخصاً وجرح العشرات.

وغالباً ما تتسم العمليات الأمنية التي تم تنفيذها شمال غرب سورية بنوعيتها، مثل اغتيال قادة ميدانيين في صفوف فصائل المعارضة، واستهداف مراكز عسكرية، إضافة إلى إحداث تفجيرات ضمن منشآت حيوية مثل الأسواق والتجمعات والذي من شأنه أن يرفع تكلفة الأضرار.

ولا يُمكن تنفيذ عمليات أمنية نوعيّة إلّا في ظل غياب المسؤولية والحوكمة الأمنية داخل فصائل المعارضة السورية والتي تزيد من مظاهر الفوضى، وتعزز بيئة عدم الاستقرار في مناطق عمليات تركيا في سورية، التي يُفترض بها إعادة تقييم مستوى التدخل الأمني أو حتى العسكري.

في الواقع، تحتاج عملية فرض الاستقرار إلى موارد مالية كبيرة يتم تخصيصها لحوكمة الأجهزة الأمنية والعسكرية والإدارية، وغالباً لا تمتلك تركيا القدرة أو الرغبة على ذلك؛ في ظل غياب اليقين حول مستقبل تواجد تركيا القانوني في سورية، ما يدفعها إلى التركيز أكثر على دفع أموال في إطار التعافي المبكّر والاعتماد على الولاء كوسيلة لضبط حالة الفوضى أو التقليل من حدّتها، إلى جانب ترجيح الخيار العسكري.

2) شرق سورية

شهد النصف الأوّل من عام 2020، نشاطاً كبيراً لتنظيم داعش عبر الخلايا التابعة له في شرق سورية، حيث وصل عدد العمليّات التي نفّذها ضد مصالح النظام السوري وقوّات سورية الديمقراطية إلى 265 تقريباً –وهي إحصائية صادرة عن وحدة الحركات الدينية في مركز جسور للدراسات– بواقع 243 عمليّة في دير الزور و 69 عمليّة في الرقّة و 38 عمليّة في الحسكة و 13 عمليّة في حمص.

وكان من الملاحظ تفاوت هجمات التنظيم بين تراجع وارتفاع في حدّة العمليّات وتوزيعها جغرافيّاً، وقد يعود ذلك غالباً إمّا لغياب الظروف الملائمة التي قد لا تتوفّر لخلاياه دائماً التي تتحين تهيئة البيئة المناسبة لتعزيز أنشطتها مجدداً، و/ أو أنّ السبب يعود إلى عدم امتلاك

التنظيم للموارد الكافية في ظل الاستنزاف الذي تتعرّض له الخلايا التابعة له بعد العمليّات المكثّفة التي تقوم بشنّها.

فيما لم يتم تسجيل أي نشاط لتنظيم داعش في مناطق سيطرة المعارضة السورية شرق البلاد، وهذا مقترن غالباً بعدم الرغبة في تحمّل أعباء إضافية في المنطقة، عدا عن كون هذه الأخيرة ليست هدفاً استراتيجياً له؛ لا سيما في حال كان يعتمدها مكاناً للإمداد اللوجستي ومخبأ لخلاياه وقادته، إضافة لتركيز التنظيم على تنفيذ عمليّات ضد مصالح المعارضة شمال غرب البلاد منذ تجمّع العديد من القادة والعناصر فيها بعد الحملة العسكرية التي شنّها التحالف الدولي ضد آخر معاقله في محافظة دير الزور نهاية عام 2018.

كما شهد النصف الأولّ من عام 2020، قيام قوّات سورية الديمقراطية بتنفيذ 17 عمليّة أمنيّة–وهي إحصائية صادرة عن وحدة المعلومات في مركز جسور للدراسات– ضد مصالح المعارضة السورية المتواجدة في منطقة عملية نبع السلام شرق الفرات، بمعدّل 17 عمليّة، 10 منها في منطقة رأس العين و 7بمنطقة تل أبيض باستخدام العربات والدرّاجات المفخّخة والعبوات الناسفة وعمليّات الاغتيال، وخلّف ذلك 55ضحيّة من مدنيين وعسكريين إضافة لمئات المصابين بينهم جنود أتراك.

والتفاوت الملاحظ في الاستهداف بين منطقة وأخرى مقترن بالقدرة على توفير الإمداد والدعم اللوجستي للخلايا والحصول على البيانات الكافية حول بنوك الأهداف، عدا عن تجاوز الرقابة والحضور لفصائل المعارضة على خطوط التماس أو الحواجز والمراكز العسكرية.

3) جنوب سورية

خلال النصف الأوّل من عام 2020، بلغت عمليات ومحاولات الاغتيال في درعا قرابة 115- وفق مكتب توثيق الشهداء في درعا وهو منظمة محلّية غير حكومية– معظمها ضد عناصر فصائل المعارضة السورية سابقاً أو ما بات يُعرف بفصائل التسويات، وتشمل هذه الإحصائية الذين التحقوا بصفوف قوّات النظام السوري، فيما لا تتضمّن الهجمات التي تعرّضت لها حواجز وأرتال هذا الأخير.

وكان شهر أيار/ مايو، قد شهد ارتفاعاً كبيراً في عمليّات ومحاولات الاغتيال في درعا، والتي وصلت إلى 70 حالة مقارنة مع 39 وهو أعلى عدد تم تسجيله خلال الفترة السابقة في شهر شباط/ فبراير.

وأغلب عمليات الاغتيال تمّت عبر إطلاق النار المباشر والإعدام الميداني والقتل تحت التعذيب بعد الاختطاف وزرع العبوات الناسفة.

أمّا عمليات الاعتقال والإخفاء والتغييب القسري من قبل الأفرع الأمنية التابعة للنظام السوري في درعا، والتي طالت غالباً عناصر وقادة فصائل المعارضة السورية سابقاً، فقد بلغت قرابة 175 عمليّة، فيما شهد شهر آذار/ مارس، تصاعداً غير مسبوق في هذه العمليات التي بلغت حينها 62. علماً أنّ هذه الإحصائية لا تشمل من تم اعتقالهم بهدف سوقهم للخدمة الإلزامية والاحتياطية، كما أنّها لا تحتوي البيانات التي ترفض وتتحفّظ العديد من العوائل عن توثيقها نتيجة المخاوف الأمنية.

وتتعرّض مصالح النظام السوري –من حواجز وأرتال عسكرية ومراكز أمنية وأفراد وغيرها–

للاستهداف بشكل دوري، وذلك غالباً من قبل فصائل المعارضة السابقاً وتنظيم داعش، ويتفاوت مستوى هذه العمليات بين فترة وأخرى وفقاً لعدّة عوامل أبرزها غياب الظروف الملائمة والموارد الكافية وأحياناً الرغبة في منح فرصة للخيار السياسي على حساب الأمني، على اعتبار أنّ روسيا بذلت جهوداً مكثّفة خلال الأشهر الماضية لاحتواء التصعيد جنوب البلاد وإعادة النظر في اتفاق التسوية الذي تنتهي مدّته في تموز/ يونيو 2020.

وقد وصل عدد العمليّات التي شنّها تنظيم داعش خلال النصف الأوّل من عام 2020ضد مصالح النظام السوري في درعا إلى 19 - وهي إحصائية صادرة عن وحدة الحركات الدينية في مركز جسور للدراسات– ومن الملاحظ وجود توجّه لدى التنظيم لتنفيذ هجمات مستمرة بشكل لا يتناسب مع سلوكه السابق جنوب البلاد والذي يعتمد على تنفيذ هجمات على فترات زمنية متقطعة، وهذا التغيّر لا يعني أنّ التنظيم تجاوز مشكلة غياب خطوط الاتّصال والظروف المناسبة لنشاط خلاياه في المنطقة، بل يعكس وجود فراغ كبير للسلطة ما يوفّر بيئة ملائمة له لتنفيذ استراتيجيته القائمة على تشتيت وإضعاف قوّة بقية أطراف الصراع وتأمين الموارد اللازمة له.

كما لم يتم تسجيل ملاحقات أمنية ضد الأفراد من أجل إلحاقهم بالقطع العسكرية في الربع الثاني من عام 2020، ومع أنّ هذا التعطيل جاء على خلفية قرار يقضي بإيقاف التجنيد الإجباري والاحتياطي في إطار إجراءات الوقاية والحماية من انتشار فايروس كورونا، إلّا أنّ روسيا غالباً ما حاولت في حزيران/ يونيو، الاستفادة منه في المفاوضات التي أجرتها مع السكان المحليين وفصائل المعارضة السورية سابقاً.

وكان هناك تركيز من النظام السوري خلال الربع الثاني من عام 2020، على حشد وتجميع وتوزيع قوّاته عند مداخل ومخارج القرى والبلدات والانتشار على الطرق الواصلة بينها، بما قد يُنبئ باعتماد الخيار الأمني بوتيرة عالية في النصف الثاني من عام 2020، هذا في حال أخفقت الجهود السياسية التي تقودها روسيا لاحتواء التصعيد.

أهم نقاط تمركز التعزيزات العسكرية لقوات النظام في درعا
ريف دمشق
1 الفرقة الرابعة
نقاط عسكرية عند بناء الري والبحوث العلمية بجانب جامعة درعا بين بلدتي اليادودة والمزيريب
نقاط مشتركة بين عناصر من قوات الفيلق ومن عناصر "التسويات"
2 الفرقة الرابعة
نقاط عند معمل الكونسورة ومفرق البروم شمال بلدة المزيريب
3 الفرقة الرابعة
نقاط عسكرية عند مفرق العجمي
4 الفرقة الرابعة
نقاط عسكرية عند دوار مساكن جلين
5 الفرقة الرابعة
معسكر زيزون (معسكر الطلائع)
ينتشر إلى جانب الفرقة الرابعة مقاتلي ميليشيا حزب الله اللبناني
6 الفرقة الرابعة
معسكر الصاعقة في المزيريب
ينتشر إلى جانب الفرقة الرابعة مقاتلي ميليشيا حزب الله اللبناني والميليشيات الإيرانية
7 الفرقة الرابعة
مجمّع السالم على الطريق الواصل بين بلدتي تل شهاب واليادودة، قرب قرية خراب الشحم
8 الفرقة الرابعة
ملعب "البانوراما" بمركز محافظة درعا
دبابات ومدرعات وناقلات جند وسيارات دفع رباعي
9 الفرقة الرابعة
حواجز منتشرة على طول الطريق الدولي دمشق – درعا.
10 الفرقة الرابعة
نقطتي "تل الخضر" و"حاجز التابلين"
محيط مدينتي "طفس" و"داعل" في ريف درعا الغربي
11 الفرقة الرابعة
الشيخ مسكين والشيخ سعد وحاجز السرو وطريق عتمان واليادودة بريف درعا الغربي
12 الفرقة التاسعة
اللواء 52
13 الفرقة 15 قوات خاصة
كتيبة نامر
14 الفرقة الخامسة
جسر خربة غزالة
15 الفرقة الرابعة
معبر نصيب ومحيطه
الفرقة الرابعة
الفرقة التاسعة
الفرقة 15 قوات خاصة
الفرقة الخامسة
2020/ 06 / 01
www.jusoor.co
into@jusoor.co
/jusoorforstudies
JUSOOR FOR STUDIES

القسم الثاني

مواقف الفاعلين الدوليين

أ. الولايات المتّحدة

دعمت الولايات المتّحدة خلال الربع الأوّل من عام 2020، جهود تركيا في الحفاظ على وقف إطلاق النار شمال غرب سورية، وكذلك حقّها في الرد على مقتل جنودها إثر الاستهداف المتكرّر لنقاط المراقبة من قبل النظام السوري وحلفائه.

اتّسم دعم الولايات المتّحدة بالطابع الدبلوماسي لا سيما بالزيارة التي أجراها وفد رفيع المستوى في 3 آذار/ مارس، ضمّ المندوبة الدائمة لدى الأمم المتّحدة كيلي كرافت والمبعوث الخاص إلى سورية جيمس جيفري، إلى الحدود السورية من طرف إدلب، وذلك للمرّة الأولى منذ عام 2011.

كان يقوم هذا الدعم على رغبة واشنطن في الضغط على حلفاء النظام السوري من أجل الانخراط في عملية سياسية ذات مصداقية وفق القرار 2254 (2015)، دون اقتصارها على مسار الإصلاح الدستوري. ولم تفوّت واشنطن الفرصة لفرض مزيد من الضغوط الدبلوماسية على روسيا، حيث عرقلت في 8 آذار/ مارس، مساعي هذه الأخيرة لإصدار إعلان ضمن مجلس الأمن لتبني تفاهم موسكو حول إدلب.

وعملت الولايات المتّحدة على الحيلولة من تعطيل روسيا لآلية إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، من خلال رفض مشروع القرار التي قدّمته إلى مجلس الأمن أثناء اجتماع أعضائه في كانون الثاني/ يناير.

وأجرت مباحثات مستمرّة مع دول الاتّحاد الأوروبي لتعزيز التنسيق المشترك حول العقوبات الاقتصادية على النظام السوري في إطار ما بات يُعرف بسياسة الضغوط القصوى والتي تشمل أيضاً قانون قيصر الذي دخل حيّز التنفيذ في 17 حزيران/ يونيو؛ الهادفة إلى تفكيك شبكة المحسوبية الاقتصادية التي يعتمد عليها النظام السوري في دعم استمرار إدارة الاقتصاد المنهار، وحمل حلفائه على تقديم تنازلات، على أمل التوصّل لعقد تفاهم أمني يقود إلى الاستقرار.

أيضاً، استمرّت الولايات المتّحدة في تقديم الدعم لمشاريع التعافي المبكّر شمال شرق سورية، وهذا يشمل الخدمات الأساسية بعيداً عن القطّاع العسكري، كمجالات الصحة والتعليم والزراعة وترميم الطرقات والمجالس المحلية. يأتي ذلك في إطار دعم الاستقرار للحيلولة من عودة تنظيم داعش والحد من أنشطته.

وقد شجّعت واشنطن عودة قنوات الاتصّال مع روسيا بشأن سورية، وغالباً ما ساهمت في تقديم الدعم لإسرائيل خلال تنفيذ ضرباتها في سورية. لذلك من غير المستبعد أن تلجأ الإدارة الأمريكية خلال النصف الثاني من عام 2020، إلى تعزيز التعاون مع تل أبيب في مواجهة تواجد إيران بسورية من قبيل تأسيس غرفة عمليات مشتركة لتنسيق العمليات الجوية وتحديد الأهداف ورصدها. ولن تفوّت فرصة عقد تفاهم أمني مع روسيا ضد إيران على أرضية مماثلة لمباحثات القدس التي عقدت في أيار/ مايو 2019.

ب. أوروبـا

أظهـرت دول الاتّحـاد الأوروبـي موقفـاً رافضـاً لتصعيـد النظـام السـوري وحلفائـه علـى إدلـب خـلال الربّـع الأوّل مـن عـام 2020؛ لمـا لذلـك مـن أثـر علـى أمـن القـارة العجـوز مـن ناحيـة حصـول موجـة لجـوء جديـدة وتعزيـز روسـيا لتواجدهـا علـى الحـدود الجنوبيـة للناتـو، وبنفـس الوقـت أبـدت العواصـم الأوروبيـة –لا سـيما باريـس– حـذراً مـن تفاهـم موسـكو (2020) بشـأن إدلـب؛ نظـراً للغمـوض الـذي اعتـرى تفاصيلـه، لكـن يبـدو أنّ انعقـاد القمّـة الرباعيـة بنسـختيها الثانيـة والثالثـة بعـد توقيـع اتفـاق وقف إطلاق النار ساهم في تبديد هذا القلق نسبيّاً وبشكل مؤقت.

فـي الواقـع لـم تُظهـر العواصـم الأوروبيـة الثـلاث موقفـاً واضحـاً ونهائيـاً فـي الربـع الثانـي مـن العـام، حيـال دعـم تركيـا فـي إدلـب لتعزيـز اتفـاق وقـف إطـلاق النـار كـي يصبـح مسـتداماً، وهـذا مقتـرن باسـتمرار المخـاوف مـن تنامـي دور تركيـا فـي المنطقـة، خصوصـاً وأنّهـا وضعـت الاتّحـاد الأوروبـي أمـام ضغـوط لتقديـم تنـازلات مـن قبيـل الامتثـال لإعـادة النظـر فـي اتفـاق الهجـرة الموقّـع بيـن الطرفيـن في عام 2016.

مـن جانـب آخـر، حافظـت أوروبـا علـى سياسـة العقوبـات الاقتصاديـة التـي تفرضهـا علـى النظـام السـوري منـذ عـام 2011، وذلـك بإعـلان تمديدهـا نهايـة أيـار/ مايـو مـدّة عـام إضافـي. علمـاً أنّ العقوبات باتت تشـمل 273 شـخصاً و 70 كياناً، مع التأكيد مراراً على أنّ العقوبات تسـتثني المسـاعدات الإنسانية من مواد غذائية ومساعدات طبيّة.

ومنـذ منتصـف أيـار/ مايـو، بـدأ الاتّحـاد الأوروبـي التحضيـر لعقـد النسـخة الرابعـة مـن مؤتمـر بروكسـل لبحـث ملـف سـورية ودعـم مسـتقبلها، والـذي انعقـدت جلسـته فـي 30 حزيـران/ يونيـو عبـر دائـرة تلفزيونية بسبب جائحة كورونا.

وتحتضـن بروكسـل منـذ 4 سـنوات مؤتمـراً دوريـاً حـول دعـم مسـتقبل سـورية والمنطقة، حيـث انطلقت النسـخة الأولـى فـي نيسـان/ إبريـل 2017، ثـم عقـدت النسـخة الثانيـة مـن المؤتمـر فـي نيسـان/ إبريل 2018، والثالثة في آذار/ مارس 2019.

وبـدا خـلال النصـف الأوّل مـن عـام 2020، أنّ هنـاك توجّـه محـدود لـدى دول الاتّحـاد الأوروبـي لاعتمـاد مبـدأ المسـاءلة والمحاسـبة ضـد النظـام السـوري، كوسـيلة إضافيـة لتنفيـذ سياسـات الضغـط القصـوى عليه.

حيـث بـدأت ألمانيـا أواخـر نيسـان/ أبريـل، بجلسـات محاكمـة ضابطيـن سـابقين فـي صفـوف النظـام السـوري؛ وهمـا أنـور رسـلان وإيـاد الغريـب. وفـي 22 أيـار/ مايـو، فتحـت تحقيقـاً بحـق طبيـب بولايـة هيسـن للاشـتباه بارتكابـه جرائـم ضـد الإنسـانية فـي مشـفى حمـص العسـكري. وفـي 19 حزيـران/ يونيـو، تـم تنفيـذ الحبـس الاحتياطـي بحـقّ طبيـب سـوري يُدعـى عـلاء موسـى، للاشـتباه بارتكابـه جرائم ضد الإنسانية خلال فترة عمله في مشفى حمص العسكري.

بدورهـا فرنسـا أصـدرت فـي 17 حزيـران/ يونيـو، حكمـاً بسـجن رفعـت الأسـد شـقيق الرئيـس السـابق للنظام السوري، مدة 4 سنوات ومصادرة أمواله التي تقدّر قيمتها بنحو 100 مليون دولار، بتهمة غسيل الأمـوال والكسـب غيـر المشـروع والاحتيـال الضريبـي والاختـلاس. لكـن رفعـت الأسـد لـم يمثـل أمـام

المحكمة؛ بسبب نقله إلى المستشفى في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2019، لإصابته بنزيف داخلي. علماً أنّ الحكم الأخير جاء على خلفية قرار سابق لمحكمة باريس في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2019، لذات التهم، التي نفاها وزعم أنه تلقى 4 هبات من السعودية كانت الأولى في عام 1984 والبقية بين عامي 2008 و2011، لكنّ المدعي العام قال إن تلك الإثباتات غير كافية، وإن 3 تحويلات تمّت بعد شراء العقارات.

علماً أنّ إسبانيا سبق أن وجّهت تهماً له في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019، باختلاس مبلغ قدره 600 مليون دولار، لكنه أيضاً نفى جميع التهم الموجّهة إليه.

وقد يُشجّع هذا التوجّه لدى بعض دول الاتّحاد الأوروبي دولاً أخرى للامتثال إليه وملاحقة المتّهمين بارتكاب الجرائم بموجب القانون الدولي، لكنّ تعميمه قد يؤدي لوصول مبدأ المساءلة لجميع أطراف الصراع بما في ذلك المعارضة السورية. أيضاً إنّ اعتماد مبدأ المحاسبة لا يعني بالضرورة تطبيقه مباشرة من قبل الدول المتبنية له بقدر ما يُشكّل وسيلة إضافية لتنفيذ سياسة الضغط القصوى على النظام السوري.

ج. تركيا

خلال النصف الأوّل من عام 2020، أظهرت تركيا مرّة أخرى قدرة وجديّة على استخدام الخيار العسكري كوسيلة لتحقيق التوازن في القوى، وطال ذلك لأوّل مرة في الصراع النظام السوري وحلفاءه، لكن ذلك لم يؤثر في حرصها على استمرار التفاهمات الثنائية مع روسيا من أجل فرض سبل الاستقرار في إدلب وتحويل وقف إطلاق النار إلى اتفاق مستدام لا مؤقت، وهذا ما يعكسه توقيع مذكّرة موسكو في 5 آذار/ مارس، ومن ثم حرصها على المضي قدماً بالعملية السياسية وعدم رغبتها بحصول تصعيد في ظل الخروقات المستمرّة.

وفي آذار/ مارس، سعت تركيا إلى تجديد اتفاق الهجرة مع الاتّحاد الأوروبي؛ عبر ممارسة ضغوط على دوله بتخفيف القيود لفترة محدودة أمام اللاجئين السوريين الراغبين بالحصول على طلبات لجوء. وفي حزيران/ يونيو، عادت تركيا لتلوّح مرّة أخرى بضرورة استئناف المباحثات الثنائية؛ على اعتبار أنّ تعداد اللاجئين لديها غير عادل مقارنة مع بقيّة دول العالم.

وأبدت تركيا قلقاً من المباحثات الثنائية بين الأطراف الكردية، ووجّهت رسالة شديدة إلى الولايات المتّحدة وروسيا منتصف أيار/ مايو، بأنّها لن تسمح بأيّ مساع لشرعنة وحدات الحماية الكردية ودمجها في المسار السياسي تحت مسمّى الأكراد السوريين. ويبدو أنّ لدى أنقرة مخاوف من تحقيق تقدّم في هذا الملف والذي قد يطال مصالحها في سورية، لا سيما في ظل عدم اعتراض موسكو عليه وإن كانت المفاوضات بين الأطراف الكردية تجري برعاية غربية من واشنطن وباريس.

وغالباً ما تدرك تركيا أنّ الولايات المتّحدة ما تزال متمسّكة باستخدام ورقة الملف الكردي لفرض

مزيد من الضغط على سياساتها في سورية والإقليم. لكن لا يوجد أمامها الكثير من الخيارات لعرقلة المفاوضات بين الأطراف الكردية أو على الأقل ضمان أن تسير بشكل لا يتعارض إطلاقاً مع مصالحها، فاستخدام الخيار العسكري مجدّداً شرق الفرات ليس قراراً سهلاً، وفرض قيود على المجلس الوطني الكردي قد لا تكون مجدية.

وفي مطلع حزيران/ يونيو، جدّد مجلس الأمن القومي في تركيا على سياسات هذه الأخيرة في سورية؛ في إصرار مستمر على الحفاظ على تواجدها العسكري المقترن بحماية أمن الحدود ومكافحة الإرهاب وإرساء الاستقرار الإقليمي.

ولوّحت تركيا في مطلع حزيران/ يونيو، باستخدام الخيار العسكري لتطبيق المنطقة الآمنة شرق الفرات، نتيجة عدم حصول أي تغيير في التفاهمات الثنائية مع الولايات المتّحدة وهذا يشمل خارطة الطريق في منبج. ويشير ذلك إلى عدم حصول تقدّم ملموس أو مرضٍ بالنسبة لتركيا في التفاهمات مع الولايات المتّحدة وروسيا المرتبطة بمناطق سيطرة وحدات الحماية الكردية، وبالتالي فإن إجراءات بناء الثقة ما تزال غير متوفّرة لتطبيق مذكّرة سوتشي (2019)، وخارطة الطريق في منبج ووثيقة أنقرة (2019). ولا يعني ذلك عزم تركيا فعلاً على تجاوز التفاهمات الثنائية بقدر ما هو إظهار لغياب الجدّية في الوصول إلى اتفاق مستدام لوقف إطلاق النار شرق وغرب الفرات.

وفي حزيران/ يونيو، جدّدت تركيا موقفها من رئيس النظام السوري كفاقد للشرعية؛ على اعتبار أنّ استمراره في السلطة يعني عدم الاستقرار في سورية؛ في الوقت الذي تسعى فيه تركيا للوصول إلى نموذج حكم يستجيب إلى مصالحها أو لا يتعارض معها على أقل تقدير، وهو ما لا يُمكن تحقيقه في بيئة من عدم الاستقرار.

د. روسيا

واجهت روسيا خلال النصف الأوّل من عام 2020، جملة من التحدّيات في سورية، حيث عادت لاستخدام الخيار العسكري لفرض مقاربتها ورؤيتها في إدلب شمال غرب البلاد، على أمل تحويل الإنجازات الميدانية إلى مكاسب سياسية؛ بعد أن أخفقت في ذلك عام 2018 و 2019.

واصطدمت جهود روسيا مرّة أخرى بتواجد تركيا العسكري في إدلب، ومع أنّها أبدت موقفاً متشدّداً إزاء مصالح أنقرة، لكنّها سرعان ما عادت لإظهار المرونة بتوقيع مذكرة موسكو في 5 آذار/ مارس؛ بعد الخسائر الميدانية الفائقة التي لحقت بقوّات النظام السوري.

وحمّلت روسيا حلف الناتو مسؤولية دعم فصائل المعارضة السورية بالسلاح النوعي بعد سلسلة الخسائر التي لحقت بقوّات النظام السوري في كانون الثاني/ يناير، في محاولة منها لإظهار تدخّل الدول الأوروبية عسكريّاً في سورية ليس في إطار مكافحة الإرهاب فحسب.

ولطالما حمّلت روسيا مسؤولية التصعيد في إدلب إلى تركيا؛ بزعم عدم الالتزام بتعهداتها. مع توقيع مذكّرة موسكو (2020) أظهرت روسيا ليونة نوعاً ما لم تقتصر على الصعيد الدبلوماسي والإعلامي فحسب بل عبر منح تركيا المجال لتطبيق بنود التفاهم، باستثناء تحميل التباطؤ في سير هذا الأخير على التنظيمات الجهادية. لكن ذلك لا يعني أنّ روسيا تخلّت عن سياسة الضغط على تركيا باستخدام السبل العسكرية مثل الخروقات وعمليات السطع الناري التي شاركت فيها القوّات الروسية الخاصّة في حزيران/ يونيو.

ولم تتخلّ روسيا عن تحميل الولايات المتّحدة الأمريكية مسؤولية انهيار الاقتصاد السوري لا سيما منتصف شهري كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو، وذلك بإشارة مباشرة للعقوبات التي تم فرضها وتجديدها، وغالباً ما حاولت روسيا إظهار أنّ مباحثات مسار الإصلاح الدستوري كافية لرفع العقوبات عن النظام السوري وحتى تقديم أموال إعادة الإعمار، لكن يبدو أنّها أصيبت بخيبة أمل بعد الشروط التي وضعتها واشنطن وبروكسل لتخفيف القيود أو رفعها نهائياً.

ومع أنّ موسكو أكّدت بعد دخول قانون قيصر حيّز التنفيذ استمرار التعاون مع النظام السوري في المجال العسكري ومكافحة الإرهاب في سورية، إلّا أنّه لم يسبق أن قامت بمنحه قروضاً مالية من أجل مساعدته في إعادة التحكم بانهيار الاقتصاد، رغم امتلاكها احتياطات نقدية بقيمة 560 مليار دولار أمريكي، فيما يبدو أنّ روسيا تُفضّل عدم التدخل المباشر وإتاحة المجال أمام تحقيق استقرار اقتصادي عبر الجهود الدبلوماسية والعسكرية التي تبذلها في سورية. ومن غير المستبعد أن تلجأ موسكو إلى التعاون مع الولايات المتّحدة في النصف الثاني من عام 2020، من أجل إيجاد صيغة مشتركة حول القضايا والملفات الخلافية حول سورية.

من جانب آخر، في 25 أيار/ مايو 2020، عيّن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سفير بلاده في سورية ألكسندر يفيموف ممثلاً خاصاً له بدمشق لتطوير العلاقات مع النظام السوري. وفي 29 أيار/ مايو، فوّض بوتين وزارتي الخارجية والدفاع لاستلام منشآت إضافية في سورية بعد التواصل مع النظام من أجل وضع الترتيبات القانونية اللازمة.

مما يعني أنّ السفير الروسي في سورية لم تعد مرجعيته وزارة الخارجية فقط ولا مؤسسة الرئاسة، بل الرئيس فلاديمير بوتين شخصيّاً، ولذلك دلالة على أولوية الملف السوري بالنسبة لهذا الأخير وتطورات مقبلة تتطلب سرعة في التواصل واتّخاذ القرار.

وقد شهد شهر حزيران/ يونيو، نشاطاً دبلوماسياً ملحوظاً لوزارة الخارجية الروسية؛ بإجراء مقابلات مع رئيس الائتلاف الوطني السوري بين عامي 2012و 2013معاذ الخطيب في العاصمة القطرية الدوحة، ومع مجموعة من السياسيين العلويين المناهضين للنظام السوري. ولا يعني ذلك بالضرورة وجود رؤية واضحة وجديدة لدى روسيا حول العملية السياسية، بقدر ما يعكس مساعيها الحثيثة لإيجاد سبل جديدة للخروج من الأزمة.

هـ . إيـران

قدّمت إيران دعماً كبيراً للنظام السوري خلال الحملة العسكرية على إدلب خلال الربع الأوّل من عام 2020، وقد ساهم ذلك في تحقيق تقدّم ميداني ملحوظ لصالحه، على خلاف الحملة العسكرية في عام 2019التي تحفّظت عن انخراط فاعل فيها.

ومع توقيع مذكّرة موسكو (2020)، التزمت إيران الصمت؛ أي دون تعليق رسمي يدعم أو ينتقد ما جاء في التفاهم باعتبار أنّها لم تكن حاضرة بشكل مباشر –كالعادة– خلال المباحثات الثنائية بين روسيا وتركيا بشأن إدلب. يُمكن الاعتقاد أن إيران لم تعرقل تطبيق الاتفاق لاحقاً؛ لضمان مصالحها عبر روسيا لا سيما وأنّها كانت شريكاً أساسيّاً في تحقيق الإنجازات العسكرية على الأرض.

في الواقع حاولت إيران الحضور بفاعلية أكبر إلى جانب الدول الضامنة لمسار أستانا من خلال الدعوة إلى عقد قمّة ثلاثية لاحتواء التصعيد في إدلب نهاية شباط/ فبراير، وإلى أداء دور الوسيط بين تركيا والنظام السوري. لكنّ هذه الجهود لم تثمر باستثناء انعقاد الاجتماع الثلاثي بصيغة أستانا بعد توقيع مذكّرة موسكو بشأن إدلب.

من جانب آخر، علّقت إيران نهاية نيسان/ أبريل على تقرير فريق التحقيق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول سورية –الصادر في 8 من الشهر نفسه – بوصفه متحيّزاً وأحادي الجانب وغير مستقل وخارج عن نطاق صلاحيات المنظمة. وبطبيعة الحال ينسجم موقف إيران مع موقف روسيا التي سبق وأن رفضت نتائج التقرير بشكل قاطع، وهو يُعبّر عن مخاوف من اعتماد مبدأ المساءلة من قبل المجتمع الدولي ضد النظام السوري وحلفائه،

وقد تطال المحاسبة مصالح إيران في سورية من منشآت حيوية ومواقع عسكرية تتواجد فيها ميليشيات تابعة لها، على غرار ما حصل حين توجيه ضربة ثلاثية على سورية من قبل الولايات المتّحدة، فرنسا وبريطانيا منتصف نيسان/ أبريل 2018. هذا عدا عن المخاوف يتم استخدام مبدأ المحاسبة كآلية لتفاوض الولايات المتّحدة مع روسيا ذلك على حساب إيران.

أيضاً حاولت إيران عدم تظهير الخلافات الثنائية مع روسيا؛ لا سيما بعد تلويح هذه الأخيرة غير المباشر –عبر وسائل الإعلام– بإمكانية التخلي عن رئيس النظام السوري بشار الأسد. ربّما تأمل طهران بتجاوز التبيان في المواقف من خلال تكثيف قنوات التواصل الثنائية أو الثلاثية بصيغة أستانا، لكنّ ذلك لا يعني أن تمنح طهران الثقة لموسكو في سورية، بقدر ما يعكس رغبتها في إزالة عوامل تنامي الثقة المتزعزعة بين الطرفين في الملف السوري.

ومع دخول قانون قيصر حيّز التنفيذ سارعت إيران إلى تأكيد دعمها لاقتصاد النظام السوري بالتعاون مع روسيا، مع الإشارة بشكل مباشر إلى الخط الائتماني كأحد وسائل الدعم. لكن إيران سبق وأن جمدت التعاون عبره نهاية عام 2019؛ بسبب عدم التزام النظام السوري بشروطه. ما قد يدعو لتشكيك بمدى جدّيتها في تقديم الدعم خصوصاً مع غياب الكميات اللازمة من القطع الأجنبي لديه. وعدا عن ذلك لا يبدو أنّ لدى طهران القدرة على تقديم قروض مالية على فترات طويلة في ظل العقوبات الخانقة التي تعاني منها، والتي أدّت إلى إيقاف دعمها لبعض وسائل الإعلام في حزيران/ يونيو مثل قناة المنار وغيرها.

و. إسرائيل

أعلنت إسرائيل في النصف الأوّل من عام 2020، عن بدء مرحلة جديد في سورية تقوم على الانتقال من سياسة تقويض نفوذ إيران إلى طردها نهائياً.

من الملاحظ أنّ هذا الإعلان جاء في أواخر نيسان/ أبريل، فيما يبدو أنّ الأزمة السياسية التي شهدتها إسرائيل كانت تحد من الانخراط السريع بتنفيذ استراتيجية فعّالة ضدّ تواجُد إيران في سورية، ومع تشكيل حكومة وحدة بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس في 20 من الشهر نفسه، باتت الظروف مهيّأة أكثر لذلك، لا سيما من ناحية إشغال الرأي العامّ الداخلي عن انتقاد الاتفاق الجديد.

واستهدفت إسرائيل خلال النصف الأوّل من عام 2020، 11 مرّة سورية، كانت كل هجمة تشمل عدداً من المواقع العسكرية التابعة لإيران والميليشيات التابعة لها وللنظام السوري في محافظات حلب ودمشق وريفها والسويداء ودرعا وحمص ودير الزور.

ويُمكن الاعتقاد أنّ استراتيجية إسرائيل الجديدة في التعامل مع تواجُد إيران في سورية تقوم على عدة عناصر، تشمل تشكيل قيادة مركزية خاصة لمواجهة أنشطة إيران، قد تكون بالاشتراك مع الولايات المتحدة، وتشكيل قيادة لتنسيق العمليات، وتوسيع مشاركة الطائرات المسيرة الحربية مع احتمال إدخال الانتحاري منها في الخطة، وتكثيف عمليات القصف الجوي على نحو غير مسبوق، مع استمرار قنوات التنسيق مع روسيا لمنع الاشتباك ولتعزيز التعاون الأمني.

وعادة لا تصرّح إسرائيل بالضربات التي توجّهها ضد مواقع تابعة لإيران في سورية، في إطار سياسة متّبعة منذ عام 2013 تقوم على التكتّم في ظل صعوبة وضع حدّ فاصل بين التصعيد غير المرغوب والوقاية المطلوبة. لكنّ الاستمرار على هذا النهج قد يضع أهداف الاستراتيجية الجديدة في إخراج إيران من سورية في موضع الشك؛ لا سيما وأنّ تحقيق ذلك يتطلب المضي قدماً بخطوات أكثر جدّية من قبيل عدم إخفاء هوية الضربات وعمليات الاستهداف.

في الواقع هناك ٣ تحدّيات رئيسية تواجه إسرائيل في التعامل مع استراتيجيتها الجديدة في سورية –وفق تصريح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 26 حزيران/ يونيو– وهي تموضع إيران في سورية وضرورة إخراج قواتها منها، والمحاولات لتصنيع صواريخ عالية الدقة في سورية ولبنان، ومنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية.

ز. الدول العربية

كانت مواقف الدول العربية والجامعة العربية خلال النصف الأوّل من عام 2020، تتركّز على الموقف من العملية السياسية، والمساعدات الإنسانية، وإعادة الإعمار، وتواجد تركيا في سورية، وفك العزلة عن النظام السوري.

علماً أنّه لم يصدر عن جامعة الدول العربية أو أيّ من أعضائها على حدة – باستثناء قطر– أي موقف بخصوص الحملة التي شهدتها إدلب في الربع الأوّل من عام 2020، مثلما فعلت أعقاب انطلاق عملية نبع السلام في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019، حيث كانت قد طالبت تركيا آنذاك بالانسحاب الفوري من سورية واحترام سيادة ووحدة أراضيها.

ويعود غياب الموقف العربي في الغالب إلى معارضتها لأي توسّع في دور تركيا في سورية، وعدم قدرتها في نفس الوقت على إصدار موقف معارض لها، نظراً للموقف الأمريكي الداعم لأنقرة في هذه العملية.

كما غابت مواقف الدول العربية بشكل كامل في مواجهة الآثار الإنسانية الناتجة عن الحملة العسكرية، وكذلك المخاوف من انتشار جائحة كورونا؛ فلم تُقدم الدول العربية أي مساعدات تذكر، ما عدا دولة قطر التي قامت بحملة رسمية وشعبية لدعم النازحين من جراء الحملة العسكرية على إدلب، إضافة إلى بعض الجهود الشعبية من دولة الكويت.

ولم تتخل الإمارات عن موقفها الداعم للنظام السوري؛ ففي نيسان/ أبريل، أعلنت عن عزمها تقديم المساعدات الإنسانية إليه بزعم مواجهة جائحة كورونا، وغالباً ما قدّمت مساعدات مالية له لدعم المجهود الحربي في مواجهة تركيا شمال غرب سورية أثناء الحملة العسكرية خلال الربع الأوّل من عام 2020، كما أنّها استمرّت بإبداء مواقف متشدّدة ومعارضة لتواجد تركيا في سورية، ويُمكن ملاحظة ذلك من خلال موقف الإعلام الرسمي أو المموّل من قبلها.

وأكّدت السعودية نهاية حزيران/ يونيو، على استمرار جهودها في توحيد صفوف المعارضة السورية والتي بدأتها مع مؤتمر الرياض 1 في عام 2015 والرياض- 2 في عام 2017. لكن المملكة سعت وما تزال إلى إعادة تعريف دور هيئة التفاوض السورية، حيث دعمت في النصف الثاني من عام 2020، الجهود الرامية لتعديل قائمة المستقلين، على أمل أن يساهم ذلك في تعزيز فرصها بالتأثير في العملية السياسية على حساب تركيا.

واستمرّت السعودية في تقديم أموال التعافي المبكّر شرق سورية في إطار جهود الولايات المتّحدة لإعادة الاستقرار إلى المنطقة، ويشمل ذلك تقديم المساعدات الإنسانية.

كما استمرّت المملكة باستبعاد المواقف المتشدّدة حيال التعامل مع النظام السوري، ويُمكن ملاحظة ذلك من خلال دور وخطاب الإعلام الرسمي أو المموّل من قبلها.

وعملت مصر على تبديد الخلاف داخل منصّة القاهرة حول قائمة المستقلين –ضمن هيئة التفاوض السورية– بشكل ينهي أي خلاف أو انقسام في صفوفها حول هذا الملف؛ وذلك في إطار الجهود المشتركة التي بذلتها مع السعودية لإعادة هيكلة هيئة التفاوض السورية بما يستثني أو يفوق تمثيل الائتلاف الوطني والمستقلين المدعومين من قبل تركيا، على أمل أن

يساهم ذلك في إعادة تعريف دور المعارضة السورية مع انطلاق أعمال اللجنة الدستورية في آب/ أغسطس 2020.

وقدمت الجامعة العربيّة دعماً لجهود الإمارات ومصر والجزائر من أجل إعادة عضوية النظام السوري، لكن يبدو أنّ تباين المواقف بين الدول الأعضاء إضافة إلى اعتراض حازم من قبل الولايات المتّحدة يحول دون تحويل هذه الجهود إلى عملية تطبيع رسميّة.

كما أعلنت الجامعة العربية أواخر حزيران/ يونيو، عن استراتيجية موحّدة للتعامل مع إيران وتركيا التي تتضمن عدّة مطالب منها سحب قوّات هذه الأخيرة من سورية. وهو موقف مدفوع في أغلب الظن من قبل الإمارات والسعودية ومصر، ولا تُشكّل الوثيقة التي تم عرضها استراتيجية بقدر ما تعكس إعلاناً ومبادئ عامة تحتاج لآليات ورؤية واضحة قد يتعذّر الوصول إليها في ظل تباين المواقف بين الدول الأعضاء.

القسم الثالث

تقييم أداء الفاعلين

أ. دولـيّاً

1) الولايات المتّحدة

عـزّزت الولايـات المتّحـدة فـي النصـف الأوّل مـن عـام 2020، مـن حضورهـا فـي سـورية علـى الصعيـد الدبلوماسـي فـي قضايـا مختلفـة مثـل وقـف إطـلاق النـار والعمليـة السياسـية وإعـادة الإعمـار والمساعدات الإنسانية وغيرها.

وقـد سـاهم التصعيـد الـذي شـهدته منطقـة خفـض التصعيـد شـمال غـرب سـورية خـلال الربـع الأوّل مـن عـام 2020، فـي منـح الولايـات المتّحـدة فرصـة للعمـل علـى زعزعـة العلاقـة بيـن روسـيا وتركيـا، التي لم تأخذ بعداً استراتيجياً مستداماً بعد وما تزال في إطار بناء الثقة.

وتأمـل الولايـات المتّحـدة أن يسـاهم تطبيـق قانـون قيصـر بحـث روسـيا علـى تطبيـق القانـون 2254 (2015) وممارسـة مزيـد مـن الضغـوط علـى إيـران لتقويـض نفوذهـا فـي سـورية، وكذلـك دعـم الوصول لوقف دائم لإطلاق النار، وتعطيل مساعي فك عزلة النظام السوري.

2) أوروبـا

خـلال النصـف الأوّل مـن عـام 2020، حافظـت أوروبـا علـى حضورهـا فـي الملـف السـوري عبـر سياسـة تقـوم علـى عـدّة دعائـم وهـي العقوبـات الاقتصاديـة وتقديـم المسـاعدات الإنسـانية ومكافحـة الإرهـاب في إطار التحالف الدولي ودعم العملية السياسية وفق القرار 2254 (2020).

إلّا أنّ الحملـة العسـكرية علـى إدلـب وضعـت الاتّحـادَ الأوروبـي أمـام اختبـار كبيـر فـي التعامـل مـع تفاقـم التهديـدات الأمنيـة القادمـة مـن شـمال غـرب سـورية؛ والمتمثّلـة بحصـول موجـة هجـرة جديـدة وتعزيـز روسيا لتواجدها العسكري جنوب حدود حلف الناتو.

وحافـظ الاتّحـاد الأوروبـي علـى دبلوماسـية المسـاعدات الإنسـانية التـي يقدّمهـا عبـر مؤتمـر بروكسـل؛ حيـث تُشـكّل المسـاعدات الضروريـة التـي يقدّمهـا حجـر أسـاس فـي تعزيـز دوره ودعـم سياسـاته الأمنيـة والخارجيـة فـي سـورية والإقليـم؛ كـون الأمـوال المقدّمـة مـن قبلـه خفّضـت علـى نحـو كبيـر منـذ عـام 2017 مـن احتمـال حصـول موجـة جديـدة للاجئيـن باتجـاه القـارة العجـوز باسـتثناء تلـك التـي وقعـت بعـد عـودة التصعيـد إلـى إدلـب مطلـع عـام 2020، وكذلـك الحفـاظ علـى اسـتقرار دول الجـوار التـي أدى اسـتقبالها لمئـات الآلاف مـن اللاجئيـن إلـى اسـتنزاف البنيـة التحتية، كما أنّ الدعم الذي يقدّمه ساهم في بلورة دور المجتمع المدني السوري.

3) تركيا

استطاعت تركيا خلال النصف الأوّل من عام 2020، تعزيز نفوذها العسكري شمال غرب سورية، الذي أصبح منطقة عمليات تابعة لها على غرار بقية المناطق التي بدأت بدخولها منذ آب/ أغسطس 2017، وقد أنشأت تركيا منذ مطلع عام 2020 حوالي 46 نقطة عسكرية، بمهام مختلفة.

ويُشكّل الانتشار العسكري الكثيف لتركيا في إدلب ضامناً لوقف انهيار الجبهات لصالح النظام السوري وحلفائه، ومنطلقاً لأيّة عملية هجومية محتملة قد تقوم بها فصائل المعارضة بإسناد منها أو بالاشتراك معها، إضافة لكونه أداة لتعزيز موقف تركيا خلال المباحثات اللاحقة لاستكمال مناقشة القضايا الخلافية والتفصيلية.

كما تمكّنت تركيا من اختبار قدرة صناعاتها الدفاعية المحليّة لا سيما الطائرات المسيّرة وأنظمة التشويش وغيرها. يُمكن أن يُعزز ذلك من فرص تسويق تلك الصناعات ويتيح لها المجال لتطوير عملها.

أيضاً شكّلت المعركة فرصة جديدة أمام تركيا لاستمرار المناورة بين روسيا والناتو في إطار إعادة تعريف دورها وموقعها إقليمياً ودولياً، دون التفريط بشكل كامل في العلاقات مع أحد الطرفين لصالح الآخر؛ حيث أتاح حضورها في إدلب الذي يُمثّل تحدّياً لسياسات روسيا المجال أمام إعادة الاعتبار لتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتّحدة الأمريكية.

لكن معركة إدلب يمكن أن تترك تركيا أمام احتمال خسارة فرصتها في تحديد مصير الحركة التجارية في الطريق الدولي بين دمشق وحلب M5.

ولا شك أنّ الحملة العسكرية على منطقة خفض التصعيد جعلت أنقرة تعيد النظر في مقاربتها إزاء إدلب، ليكون استمرار سيطرتها على المنطقة جزءاً من استراتيجية تأثيرها في سورية.

4) روسيا

استطاعت روسيا بموجب الحملة العسكرية على إدلب في الربع الأوّل من عام 2020، أنْ تُعزّز فرصتها في حسم مصير الحركة التجارية في الطريق الدولي بين دمشق وحلب M5 لصالحها، لكنها ما تزال تواجه عراقيل متعلّقة ببطء تنفيذ بنود مذكّرة موسكو (2020).

في الواقع لم تقدّم روسيا تنازلات كبيرة إلى تركيا رغم التوصّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في شمال غرب سورية، حيث لم تمتثل إلى التهديدات الخاصّة بعودة النظام السوري إلى حدود تفاهم سوتشي (2018)، ويُمكن الاعتقاد أنّ موقف روسيا متأثر بغياب دعم غربي واضح لتركيا.

كما اكتسبت روسيا خلال المعركة فرصة تطوير عمل قوّات النظام السوري –على خلاف الحملات السابقة التي شهدتها المنطقة منذ تشرين الأوّل/ أكتوبر 2018– والتي مع انتهائها تم إعادة تشكيل قوّات النمر لتصبح الفرقة 25 مهام خاصة، وهذه الأخيرة أظهرت أداء فاعلاً خلال العمليات القتالية؛ حيث اعتمدت في بنيتها القتالية على قوى محلية عسكرية ذات بعد مناطقي بإشراف وتوجيه عسكري مباشر من روسيا لتنفيذ وتطوير مهامها.

بالمقابل، خسرت روسيا سمعة عسكرية مرتبطة بفاعلية صناعاتها الدفاعية الجوية؛ حيث استطاع

سلاح الجو التركي المسيّر تدمير عدة عربات من نوع pantsir-s1 إضافة لرصد حركة منظومتي صواريخ S200 وS300 دون أن تتمكن الرادارات الروسيّة من التعرّف إليها.
كما أتاحت سياسة روسيا في إدلب المجال أمام الولايات المتحدة وتركيا لتحسين سبل التواصل وإعادة الثقة للشراكة الاستراتيجية بينهما، بعد أن ضعُف هذا التحالف بشكل كبير خلال السنوات السابقة.
أيضاً إنّ تدخّل تركيا المباشر في إدلب وتحوّلها لمنطقة عمليات تابعة لها، تسبّب في إلحاق خسائر فادحة في صفوف قوّة النخبة العسكرية التي اعتمدت عليها روسيا إلى جانب ميليشيات إيران في الحملة؛ مما قد يؤثر فعلاً على فاعليتها في حال استئناف العمليات القتالية مستقبلاً.
كذلك استطاعت روسيا تقويض آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود، لكنّها قد تواجه تحدّيات عديدة في هذا الصدد، لا سيما مع امتلاك بقية أعضاء مجلس الأمن القدرة على الضغط عبر التلويح باستخدام مبدأ المحاسبة والمساءلة ضد النظام السوري.

5) إيران

أتاحت الحملة العسكرية على منطقة خفض التصعيد في الربع الأوّل من عام 2020، فرصة لعودة إيران إلى المشهد العسكري والسياسي بعد أن حيّدت نفسها أو تم تحييدها خلال الحملات السابقة، حيث كان لمشاركة الميليشيات التابعة لها دورٌ بارزٌ في تغيير خارطة النفوذ والسيطرة لصالح النظام السوري.
وقد استطاعت إيران تعزيز حضورها في العديد من المواقع الحيوية والاستراتيجية، لا سيما في محيط مدينة حلب من أطرافها الشمالية والغربية والجنوبية. ربّما يساعدها ذلك على ضمان عدم إقصاء مصالحها وحضورها في الحل السياسي مستقبلاً، أو على أقل تقدير رفع التكلفة على أي احتمال استخدام الخيار العسكري لاستهداف تواجدها في سورية؛ من خلال نقل المعركة إلى الأطراف بعيداً عن عمق انتشارها.
علماً أنّ الميليشيات الإيرانية تعرّضت لخسائر كبيرة جرّاء تدخل تركيا العسكري، ما قد يضعها أمام تحدّي الاستنزاف في حال استئناف العمليات القتالية مع أي تدهور محتمل للتفاهم الثنائي بين روسيا وتركيا.
من جانب آخر، تعرّضت إيران لخسائر فادحة جرّاء الاستهداف المستمرّ لمواقعها العسكرية من قبل سلاح الجو الإسرائيلي. ويبدو أنّها قد تواجه تحدّيات كبيرة لحماية مصالحها الاستراتيجية جنوب سورية، إذا ما أخفقت في تقويض الثغرة الأمنية في المنطقة وفرض السيطرة التامة عليها، لا سيما مع وجود ما يبعث على القلق من نوايا روسيا التي قد تفرّط بها هناك مع أي تفاهم أمني مع الولايات المتّحدة وإسرائيل.
ولم تثمر جهود إيران عبر قنوات الدعم في لبنان والعراق وغيرها في الحد من انهيار إدارة النظام السوري لاقتصاد الحرب والموازي، ما قد يُشكّل خطراً وتحدّيات جديدة على أمن ومستقبل مصالحها في المنطقة، ويدعوها لمزيد من التدخّل مستقبلاً سواءً بشكل دبلوماسي أو عسكري أو اقتصادي.

6) إسرائيل

كثّفت إسرائيل من استهدافها لمصالح إيران العسكرية في سورية، في إطار الانتقال إلى الاستراتيجية الجديدة، لكن هذه الخطوة لا تعكس بالضرورة تحقيق نجاح بقدر ما تعني تعثّر استراتيجية المعركة بين الحروب والقائمة على مجموعة من الخطوط الحمراء تم العمل عليها منذ عام 2013.

ومع أنّ هناك تحدّيات عديدة أمام إسرائيل لتحقيق تقدّم في مواجهة تهديد إيران على الجبهة الشمالية، لا سيما في حال عادت الخلافات الداخلية من جديد، لكن أمامها فرصة كبيرة عسكرياً وسياسياً؛ في ظل الأعباء الكبيرة التي قد تواجه سياسات إيران في سورية الناجمة عن العقوبات الاقتصادية والافتقاد للقيادة العسكرية الاستراتيجية التي كان يُمثّلها قاسم سليماني.

7) الدول العربية

تعثّرت الجهود العربية في مواجهة مصالح تركيا شمال غرب سورية، ولا يبدو أنّ الاستراتيجية التي وضعها البرلمان العربي التابع للجامعة العربية قد تعطي نتائج في المدى القريب؛ نظراً لغياب الأدوات والرؤية الواضحة والإجماع بين الأعضاء.

وبالمقابل عزّزت دول عربية مثل الإمارات من حضورها في سورية عبر النظام السوري على أمل أن يساهم ذلك في حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية مستقبلاً، لكنّها قد تواجه تحدّيات كبيرة من قبيل التعامل مع قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين الذي دخل حيّز التنفيذ في النصف الثاني من حزيران/ يونيو.

ولا يُمكن اعتبار جهود السعودية في إعادة تعريف دور هيئة التفاوض السورية قد أخفقت، لكنّها ما تزال تواجه تحديات عديدة في هذا الصدد من قبيل تجاوز الاستقطاب الداخلي في صفوف المعارضة السورية وما قد يترتب على أي استبعاد جديد لإحدى الكتل.

وما تزال الجهود العربية لفك العزلة عن النظام السوري غير مثمرة ومحدودة، ولا يبدو أنّها قد تحقّق أي تقدّم في النصف الثاني من عام 2020، بعد دخول قانون قيصر حيّز التنفيذ، الذي يُشكّل خيبة أمل أمام الدول التي كانت متشجّعة لإعادة التطبيع معه.

ب. محليّاً

1) المعارضة السورية

سياسياً

أظهر الائتلاف الوطني المعارض أنّه ما يزال يعاني من جمود كبير، ولا يبدو أنّ أي إصلاح حقيقي داخله قد ينبع من قرار ذاتي، بل إما بضغوط كبيرة من السوريين قائمة على رؤية وخطة واضحة أو بقرار من الدول الداعمة له.

وبدورها تعاني هيئة التفاوض السورية من تراجع لحضورها على مستوى التمثيل في ظل المساعي الحثيثة التي تبذلها الرياض لإعادة تعريف دورها بعد إعادة تشكيل لها، ومع أنّ ذلك قد لا يؤثر حالاً على العملية السياسية، إلّا أنّه قد يلقي بظلاله عليها مستقبلاً بما في ذلك مسار الإصلاح الدستوري.

عسكريّاً

فقدت فصائل المعارضة السورية العاملة في منطقة خفض التصعيد إلى جانب هيئة تحرير الشام هامش الاستقلال النسبي الذي كانت تتحلّى به قبيل إعلان عملية درع الربيع، فدخول تركيا عسكرياً بشكل مباشر إلى المنطقة قيّد بشكل أو بآخر معظم تحركاتهم.

حافظ الجيش الوطني السوري على مستقبل تواجده في إدلب؛ نتيجة تدخّل تركيا في خارطة النفوذ والسيطرة أمام بقيّة الفاعلين المحليين، واستطاع إعادة التوازن لحضوره في المنطقة بعد أن كانت العديد من تشكيلاته محظورة من دخول المنطقة؛ نتيجة فرض هيئة تحرير الشام سيطرتها بشكل كامل على جميع مفاصلها العسكرية والخدمية والأمنية.

وعملياتياً لم يُشكّل تواجد الجيش الوطني في إدلب فارقاً كبيراً خلال المعركة التي شهدتها المنطقة في الربع الأوّل من عام 2020، نظراً للتوقيت بدل الضائع الذي شارك فيه، لكنّه بالمقابل أثبت على أهمية تواجده لاستعادة زمام المبادرة.

أمّا هيئة تحرير الشام فقد تراجع مستوى القبول بها شعبياً لأدنى مستوى بعد الحملة العسكرية على إدلب، لأن أداءها العسكري لم يكن متناسباً مع واقع الهيمنة الذي فرضته على الجغرافيا والموارد المالية شمال غرب سورية، خاصة وأنّها لم تبدِ جدية كبيرة في المعارك التي دارت في الجهة الجنوبية لطريق M4، باستثناء منطقة سراقب.

هذا لا يعني أنّ هيئة تحرير الشام فقدت كامل نفوذها وسيطرتها، إذ حافظت على تحكّمها في معظم الملفات الداخلية الاقتصادية والأمنية والإدارية والعسكرية –رغم النكسات الداخلية التي تعرّضت لها– والتي تحاول من خلالها ضمان استمرار بقائها وسيطرتها، فعلى سبيل المثال قدّمت الهيئة نفسها كقوّة حماية للدوريات المشتركة بين روسيا وتركيا بعد أن كانت تعرّقل تقدّمها، ذلك مقابل عدم اعتراض مساعيها بافتتاح معبر جديد مع النظام السوري، إضافة إلى تقديم نفسها مرّة أخرى كقوّة محليّة قادرة بكفاءة على مكافحة الإرهاب –عبر الاحتواء والمواجهة– المتمثّل بتنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الجهادية.

خدمياً

شهد النصف الأوّل من عام 2020، توسيع مناطق حضور الحكومة السورية المؤقتة جغرافيّاً بعد أن سيطرت فصائل المعارضة بدعم من تركيا على مدن تل أبيض ورأس العين وسلوك والعديد من القرى والمزارع في محيطها شرق الفرات أواخر عام 2019. يأتي ذلك بعد أن انحسر حضور الحكومة المؤقتة سابقاً على حساب النظام السوري وحكومة الإنقاذ.

واستمرّ الأداء الضعيف للحكومة المؤقتة في مناطق تواجدها على مستوى الخدمات والتعليم؛ بوصفها طرفاً وسيطاً بين المانحين والجهات العاملة على الأرض، لأسباب متعددة منها غياب الدعم الدولي وسياسات المانحين وتركيا على حدّ سواء.

ويُستثنى من ضعف الأداء الحكومي، العمل في القطاع الطبي؛ حيث استطاعت وزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة الحضور بفاعلية لمواجهة مخاطر انتشار جائحة كورونا في مناطق سيطرة المعارضة، وإن كان الدور الأكبر لمنظمات المجتمع المدني.

وسجّلت الحكومة المؤقتة موقفاً مسؤولاً حيال التعامل مع أزمة انهيار الليرة السورية في مناطق سيطرة المعارضة؛ بعد إجراء عدّة لقاءات مع مسؤولين من تركيا مطلع حزيران/ يونيو؛ لمناقشة إمكانية طرح البنك المركزي كميات من عملتها في سورية، مع تأكيد أنّ هذا التداول مؤقت لحين التوصّل لحلّ سياسي في البلاد.

كذلك فقد شهد النصف الأوّل من عام 2020، تراجعاً لحضور حكومة الإنقاذ السورية جغرافيّاً –وهي جهاز إداري تنفيذي تابع لهيئة تحرير الشام– نتيجة سيطرة النظام السوري على مساحات واسعة من منطقة خفض التصعيد شمال غرب البلاد.

ولم تُقدّم حكومة الإنقاذ بدورتها الثالثة أي جهود فعلية لتجاوز التحدّيات التي واجهت فريقها في الدورتين الأولى والثاني، المتعلّقة بالتمثيل الجغرافي والاجتماعي والعمل الأمني والخدمي؛ لذلك كان هناك استمرار لحالة عدم القبول الشعبي بها وإن بصورة أقل عن النصف الثاني من عام 2019؛ بسبب غياب ظروف الاستقرار؛ في ظل العمليات القتالية وإجراءات مكافحة فايروس كورونا، وتمثّل ذلك باستمرار مظاهر الاحتجاج ضدّها من قبل السكان المحليين في العديد من المناطق.

وحتى على مستوى مكافحة الوباء كانت استجابة حكومة الإنقاذ ضعيفة من ناحية غياب الكفاءة والشفافية والمسؤولية. كما أنّ معظم الإجراءات التي تم اتّخاذها كانت موجّهة إلى المجتمع الدولي أكثر منه للمحلّي؛ على أمل تحصيل دخل جديد باستمالة المنظمات الدولية المانحة والطبية؛ عبر إدارة تمويل المساعدات الطبية والإنسانية كسلطة محلّية.

2) النظام السوري

شهد النصف الأوّل من عام 2020، ضعفاً غير مسبوق لأداء النظام السوري على المستوى الحكومي، وغياباً شبه تام في بعض المناطق لا سيما التي وقّعت اتفاقيّات تسوية.

وعلى غرار السنوات السابقة، لم يكن النظام السوري مهتماً كثيراً لإيصال الخدمات لجميع المناطق من كهرباء ومياه شرب ومحروقات، كما أنّه استمرّ في سياسة احتكار تقديم خدمات الكهرباء والمياه على خلاف المحروقات التي سمح للقطّاع الخاص منذ أيار/ مايو 2019 باستيرادها، وغالباً ما يعود السبب في ذلك إلى اعتبار هذه الملفات سيادية لا يُمكن التخلّي عنها لصالح القطاع الخاص أو التفاوض عليها لصالح الإدارة الذاتية التي تُسيطر على السدود الرئيسية التي تغذي البلاد بالمياه والكهرباء.

وعلى مستوى القطاع الحكومي العام حافظ النظام السوري على قدرته في دفع أجور الموظفين حتى في المناطق الخارجة عن سيطرته، مع حصول تأخير في بعض الأحيان مثلما حصل في شهر أيار/ مايو. هذا عدا عن غياب المسؤولية؛ إذ لم يقم بأي مبادرة لرفع الأجور رغم انخفاض القوّة الشرائية بشكل قياسي مع انهيار سعر صرف الليرة؛ حيث قدّرت وزارة الأوقاف مطلع أيار/ مايو حاجة الأسرة الواحدة لتأمين الطعام فقط بـ 225 ألف ليرة، في حين يُقدّر الحد الأدنى للأجور المعفى من ضريبة الدخل بـ 15 ألف ليرة.

أمّا في قطّاع التعليم فقد حافظ أيضاً على احتكار إصدار الشهادات مشترطاً تقديم الامتحانات في المناطق الخاضعة له من أجل منح الطلاب الوثائق، ما شكّل عائقاً وخطراً على أولئك المتواجدين في مناطق المعارضة والإدارة الذاتية.

لقد كان للأداء الحكومي الضعيف أو شبه الغائب أثرٌ كبيرٌ في تردي الأوضاع المعيشية بشكل غير مسبوق، ما دفع إلى قيام السكّان المحليين بتحدي السلطة والقيام بمظاهر احتجاج متعدّدة، كان أبرزها ما شهدته محافظة السويداء جنوب البلاد على فترتين متباعدتين في كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو.

أيضاً، تعامل النظام السوري بشكل غير مسؤول حيال الاستجابة لمطالب السكّان، فعدا عن استمرار الخيار الأمني، قام باختصار المشكلة في 11 حزيران/ يونيو، بإقالة رئيس الحكومة عماد خميس وتعيين حسين عرنوس مكانه والذي شغل قبل ذلك منصب وزير الموارد المالية.

وفيما يخصّ جائحة كورونا، رغم كشف النظام السوري عن الإصابات والوفيّات في مناطق سيطرته، إلّا أنّ الأعداد التي أصدرها غالباً ما تتسم بعدم الشفافية هذا عدا عن غياب المسؤولية في الاستجابة لمكافحة الوباء. كما لم يساهم إعلانه في أيار/ مايو عن تخفيف إجراءات العزل والبدء بإنهاء الإغلاق العام تدريجياً، في التقليل من الأعباء الاقتصادية والانهيار المستمر الذي تشهده الليرة السورية.

3) الإدارة الذاتية الكردية

شهد النصف الأوّل من عام 2020، ضعفاً في أداء الإدارة الذاتية ضمن بعض القطاعات وقبولاً في أخرى مقارنة مع حجم الموارد المتوفّرة، مع وجود غياب شبه تام للأداء في بعض المناطق؛ لأسباب تتعلّق غالباً بالفساد الإداري. وهو واقع لا يختلف كثيراً عن السنوات السابقة.

ومن الملاحظ، أنّ الخدمات تركّزت في الرقّة ومنبج وبعض مدن الحسكة، التي شهدت مدن أخرى فيها مثل الشدادي ضعفاً كبيراً في تقديم الخدمات، ما دفع لاندلاع احتجاجات أكثر من مرّة، على غرار محافظة دير الزور وتحديداً ريفها الشرقي.

ولم تبذل الإدارة الذاتية جهداً لمعالجة بعض التحدّيات التي واجهتها، لا سيما في المناطق التي كانت تعاني من غياب الأداء الحكومي، من قبيل إيجاد حلّ مقبول أو مرضٍ لمشكلة النزوح والهجرة وتحسين الأوضاع المعيشية بمنح حصّة من عائدات النفط للسكان عبر توزيعها على المجالس المحليّة، التي تحتاج بدورها إلى إعادة هيكلة أو على أقل تقدير الحدّ من انتشار الفساد فيها.

وكانت استجابة الإدارة الذاتية لجائحة كورونا ضعيفة ولا تتناسب مع حجم الكارثة المتوقع في سورية، وهذا ناجم عن غياب الكفاءة والقدرة والشفافية والمسؤولية.

وقد سجّلت الإدارة الذاتية موقفاً مسؤولاً حيال التعامل مع أزمة انهيار الليرة السورية في مناطق سيطرتها، عبر اتخاذ جملة من القرارات للحد من الآثار المترتبة على ذلك.

جســـور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

Mall of Istanbul-offices Block
Başakşehir/ İSTANBUL Head Office

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co